المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
ECSS
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

25 فبراير 2025

هل تصبح مصر مركز اقليمي لتداول الطاقة؟

ecss.com.eg

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
ماهر الشريف

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
أسماء رفعت
بسنت جمال
آية حمدي
سالي عاشور
شادي هلال
أمل إسماعيل
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
مصطفى عبد اللاه
دعاء عبد المنعم
أحمد حجازي
نوران جعفر
ندا بهاء

100 شارع الميرغني – مصر الجـديـدة – الـقـاهـرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

4 تقديم

5 أبرز قضايا الأسبوع

17 معلومة مصورة

18 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

18 توصيات صندوق النقد الدولي للدول لمواجهة الاضطرابات الجيوسياسية: رؤية مصرية

26 «ترامب والبريكس: إعادة تشكيل التحالفات الاقتصادية»

41 «ترامب والبريكس: إعادة تشكيل التحالفات الاقتصادية»

تقديم

أهلاً بكم في عدد جديد من النشرة الاقتصادية الاسبوعية، حيث نأخذكم في جولة شاملة على أبرز الأحداث والتطورات الاقتصادية محلياً وإقليمياً وعالمياً. محليًا، يشهد الاقتصاد المصري حراكاً نشطاً في مختلف قطاعاته، مع استمرار الجهود الحكومية لتحفيز الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وتعزيز النمو الاقتصادي. في هذه النشرة، نسلط الضوء على أبرز الأحداث والتطورات الاقتصادية التي شهدتها مصر مؤخراً، بدءاً من قرارات البنك المركزي بشأن أسعار الفائدة، مروراً بجهود تسديد مستحقات شركات النفط الأجنبية، وصولاً إلى الاستثمارات الجديدة في القطاعات الصناعية والعقارية. كما نتناول بالتفصيل أداء القطاعات المختلفة، من بينها قطاع النفط والغاز، الذي يشهد تطورات هامة على صعيد الإنتاج وإعادة التصدير، بالإضافة إلى قطاع البنوك، الذي حقق أرقاماً قياسية في الأرباح.

بينما على الصعيد الإقليمي، تبرز قضايا هامة مثل التضخم وإعادة الإعمار، بالإضافة إلى مساعي دول المنطقة لتنويع مصادر الطاقة وتعزيز التعاون الاقتصادي. في المقابل يشهد الاقتصاد العالمي حالة من الضبابية، حيث تتصاعد المخاوف بشأن تباطؤ النمو وتزايد التوترات التجارية والجيوسياسية. في المقابل، تبرز بعض القطاعات كقطاع الذهب، الذي يحافظ على جاذبيته كملاذ آمن، وقطاع التكنولوجيا الصيني، الذي يحقق مكاسب مدفوعة بالابتكارات في مجال الذكاء الاصطناعي. في هذه النشرة، نستعرض أبرز الأحداث والتطورات الاقتصادية التي شهدتها مصر والمنطقة، ونحلل تأثيرها على مختلف القطاعات. نبدأ جولتنا محلياً، ثم ننتقل إلى أبرز المستجدات الإقليمية والعالمية، بدءاً من أسعار الذهب والسلع الأساسية، مروراً بالقرارات التجارية للولايات المتحدة وتأثيرها على الأسواق، وصولاً إلى أداء الأسهم العالمية وتطورات التضخم. كما نتناول التطورات الهامة في أسواق الطاقة، لنقدم صورة شاملة عن الوضع الاقتصادي المحلي والإقليمي والعالمي.

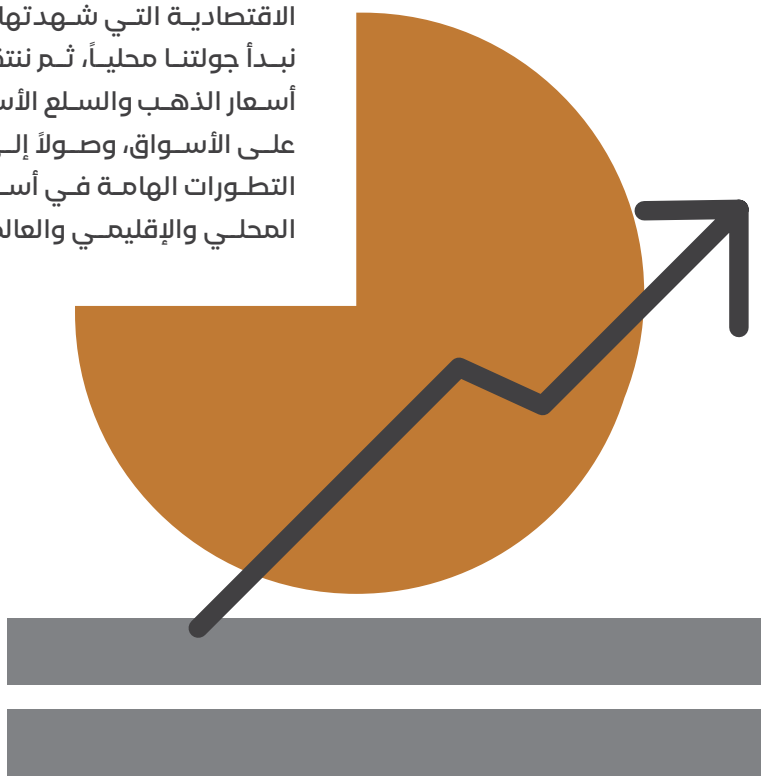

.. أبرز قضايا الأسبوع

محليًا

• سياسة مالية

المركزي المصري يبقي على أسعار الفائدة خلال اجتماع لجنة السياسات النقدية الأول لهذا العام

أبقى البنك المركزي المصري على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير عند 27.25٪ خلال اجتماعه في فبراير 2025 وتعتبر تلك هي المرة السابعة على التوالي التي يبقي فيها المركزي على أسعار الفائدة، يأتي ذلك بما يتماشى مع بعض توقعات الخبراء بالسوق، والجهود المبذولة للسيطرة على التضخم، الذي استقر عند 24.0٪ في يناير 2025، بوتيرة أبطأ في وقت سابق من العام.

مصر تسدد 5.5 مليار دولار من مستحقات شركات النفط الأجنبية منذ يونيو 2024

البنك المركزي المصري
CENTRAL BANK OF EGYPT

سددت حكومة مصر مليار دولار جديدة من مستحقات شركات النفط الأجنبية، لتبلغ مدفوعات مصر من المتأخرات لشركات النفط الأجنبية إلى 5.5 مليار دولار منذ يونيو الماضي وحتى الآن.
يأتي سعي مصر لسداد مستحقات هذه الشركات، في وقتٍ تحاول فيه زيادة إنتاج الغاز الطبيعي في البلاد، بعد أن تراجع إلى 4.2 مليار قدم مكعب يومياً، وهو ما لا يكفي لسد الاحتياجات اليومية للبلد، مع عودتها مجدداً إلى صفوف مستوردي الغاز الطبيعي المسال، بعد 5 أعوام في نادي المصدرين.

وكالة موديز تؤكد تصنيف مصر عند Caa1 مع نظرة مستقبلية إيجابية

أكدت وكالة موديز تصنيف مصر بالعملة الأجنبية والمحلية بالمدى الطويل عند Caa1 بالمحافظة على النظرة المستقبلية الإيجابية. تستمر النظرة الإيجابية منذ مارس 2024، مما يعكس احتمالات التحسن بعبء خدمة ديون مصر. أوضحت الوكالة أنه مع خفض قيمة العملة وتعويمها، أصبحت مصر تمتلك احتياطيات أقوى من النقد الأجنبي، وبدأت تكاليف الاقتراض بالانخفاض.

أوضحت موديز أن الحكومة المصرية تبذل جهودا لضبط الأوضاع المالية وتعزيز الإيرادات الضريبية، لتحقيق فوائض أولية بنسبة 3.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي. لكنها حذرت من أن نقاط الضعف الائتمانية لا تزال تشكل خطرا على قدرة مصر لتحقيق تحسينات مستدامة بالأوضاع المالية والخارجية.

البنوك المصرية تبتكر 24 منتج وبرنامج تمويلي بمجالات بيئية واجتماعية مستدامة

كشف البنك المركزي المصري أن البنوك المصرية ابتكرت أكثر من 24 منتج وبرنامج تمويلي بمجالات بيئية واجتماعية، ككفاءة الطاقة والطاقة المتجددة والزراعة والصحة والتحول الرقمي. وأشار المركزي أن هناك حوالى 31 بنكا قد قدمت منتجات ساهمت بالوصول لاقتصاد تنافسي متنوع من خلال تحقيق نمو اقتصادي مستدام، ورفع درجة مرونة وتنافسية الاقتصاد، وزيادة معدلات التشغيل، وتحقيق الشمول المالي.

أكد البنك المركزي على تعزيز جهود التمويل المستدام وتحفيز البنوك لتمويل أنشطة اقتصادية ومشاريع أكثر استدامة، كتمويل محطات توليد الطاقة الجديدة والمتجددة ومشروعات إعادة تدوير المخلفات وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. وأضاف أن البنوك المصرية قامت بطرح منتجات تمويلية تساهم بتحقيق 12 هدف من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مما ساهم بتحسين مستوى معيشة الفئات الأولى بالرعاية، كما طرحت البنوك العديد من المنتجات لتلبية احتياجات ذوي الهمم.

بنك مصر وفوري وEBC يطلقون خدمة الإيداع والسحب النقدي من المحافظ الإلكترونية

أطلق بنك مصر بالتعاون مع شركة فوري وشركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي EBC، خدمة الإيداع والسحب النقدي من المحافظ الإلكترونية منظومة ميزة ديجيتال. أوضح البنك، أن الخدمة تتيح للعملاء الذين يمتلكون محفظة إلكترونية إمكانية إجراء عمليات الإيداع والسحب النقدي بنقاط البيع الإلكترونية من شبكة فوري بحد أقصى 4000 جنيه مصري لكل عملية سحب وايداع من خلال شبكة فوري وفروع فوري بلس، للتسهيل على العملاء.

• أخبار قطاعية

مصر تستهدف جذب استثمارات صناعية بقيمة 3.5 مليار دولار في 2025

تستهدف الحكومة المصرية جذب استثمارات صناعية جديدة بقيمة 3.5 مليار دولار خلال عام 2025 بزيادة 15% عن العام الماضي، عبر إطلاق حزمة مبادرات لدعم الشركات الصناعية لشراء المعدات وخطوط الإنتاج ويبلغ إجمالي التسهيلات التمويلية المتاحة في المبادرة التي أُطلقت ديسمبر الماضي نحو 30 مليار جنيه، بسعر فائدة 15% سنوياً لمدة 5 سنوات، مع تطبيق خفض إضافي 1% عند زيادة القيمة المضافة المحلية بنسبة تتراوح من 7% إلى 10% مقارنة بالعام المالي السابق، وخفض إضافي 1.5% عند زيادة القيمة المضافة المحلية بنسبة تتجاوز 10%، بالإضافة إلى خفض إضافي 2% للأنشطة الصناعية المستحدثة.

المبادرة الجديدة جاءت بعد أشهر من تعليق البنوك منح تمويلات جديدة ضمن مبادرة الصناعة ذات الفائدة المنخفضة البالغة 11% التي تدعمها وزارة المالية، بسبب ارتفاع تكلفة الأموال على الموازنة العامة للدولة، وذلك بعد عام تقريباً من إصدارها. وتستهدف المبادرة الجديدة، صناعات الأدوية والغذائية والهندسية والكيماوية والملابس الجاهزة والغزل والنسيج والتعدين ومواد البناء، على أن تتحمل الدولة فارق سعر الفائدة لزيادة الطاقة الإنتاجية وتعزيز النمو الاقتصادي.

«أغذية» الإماراتية ترفع حصتها في «أبو عوف» المصرية إلى 80%

عززت مجموعة «أغذية» الإماراتية ملكيتها في شركة «أبو عوف» المصرية المتخصصة في مجال الوجبات الخفيفة الصحية والقهوة، إلى 80% عبر استحواذها على حصة إضافية بنسبة 10%، بحسب إفصاح منشور على سوق أبوظبي للأوراق المالية ، «تتماشى هذه الخطوة.. مع طموح ‹أغذية› في تعزيز النمو ضمن الفئات ذات الإمكانات العالية والبناء على الشراكات الناجحة، وستواصل عائلة عوف قيادة الأعمال»، بحسب ما ذكرته المجموعة في بيانها. استحوذت «أغذية»، التي تملك غالبيتها حكومة أبوظبي من خلال صندوق الاستثمار السيادي «القابضة» (ADQ)، على 60% في «أبو عوف» المصرية في 2022 وحصة إضافية بنسبة 10% في فبراير من العام الماضي.

«العالمية القابضة» الإماراتية تستحوذ على منصة تمويل مصرية

استحوذت شركة «2 بوينت زيرو» الإماراتية على «مسيرة القابضة للاستثمارات المالية»، مستهدفة ضخ مليار دولار في منصة التمويل المصرية خلال السنوات المقبلة، حسبما أوردته «بلومبرغ». وقالت ذراع الاستثمار التابعة لـ«الشركة العالمية القابضة» إنها تعتزم في إطار الصفقة تأسيس كيان في أبوظبي تحت مسمى «مسيرة القابضة».

منجم السكري المصري يسجل أرباحاً مليارية مدفوعا بارتفاع أسعار الذهب عالميا

حققت شركة «أنغلو غولد أشانتي» التي تدير منجم السكري المصري؛ أرباحاً قيمتها مليار دولار العام الماضي، حيث ساعدت المستويات القياسية لأسعار الذهب شركة التعدين على التعافي من الخسارة التي سجلتها في 2023. أفادت الشركة المدرجة ببورصة نيويورك عبر بيان صدر الأربعاء بأن متوسط سعر بيع الذهب ارتفع 24% إلى 2394 دولاراً للأونصة في العام الماضي، فيما زادت التدفقات النقدية الحرة 9 أضعاف لتبلغ 942 مليون دولار.

مصر تسمح لـ«كايرون بتروليوم» بتصدير 550 ألف برميل نفط خام

سمحت الحكومة المصرية لشركة «كايرون بتروليوم» الإنجليزية، بتصدير نحو 550 ألف برميل من النفط الخام في يناير الماضي، مقابل جزء من مستحقاتها المتأخرة لدى هيئة البترول المصرية، يأتي السماح للشركة، المعروفة باسم «بيكو» سابقاً، بالتصدير وسط قيام الشركات الأجنبية العاملة في مصر بتسريع عمليات الاستكشاف والإنتاج خلال الأشهر الأخيرة، وذلك بعدما قدمت البلاد حوافز جديدة، من بينها السماح بتصدير حصة معينة من الإنتاج الجديد، بحيث تُستخدم هذه العائدات في سداد المستحقات المطلوبة، كما رفعت سعر حصة هذه الشركات من الإنتاج الجديد.

مصر ترفع سعر شراء الغاز الجديد من «أباتشي» في الصحراء الغربية 61%

رفعت الحكومة المصرية من خلال الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية «إيجاس» سعر شراء الغاز الطبيعي المُستخرج حديثاً من حقول شركة «أباتشي» الأميركية بالصحراء الغربية بنسبة 61% ليصل سعر المليون وحدة حرارية بريطانية إلى 4.25 دولار مقابل 2.65 دولار في المتوسط بالاتفاقيات السابقة.

مصر تتفق مع قبرص على إعادة تصدير غاز حقلي كرونوس وأفروديت

وقعت مصر وقبرص، يوم الاثنين الموافق 17 فبراير 2024، اتفاقيات لإعادة تصدير وتسويق الغاز القبرصي، في خطوة حيوية لدفع جهود القاهرة نحو التحول إلى مركز إقليمي لتصدير الطاقة، خاصةً في ظل تراجع إنتاجها المحلي خلال العامين الماضيين. بموجب الاتفاقيات، سيُنقل إنتاج حقل الغاز «كرونوس»، الواقع قبالة الساحل الجنوبي الغربي في قبرص، وحقل «أفروديت»، الكائن جنوب شرق الجزيرة، إلى منشآت الإسالة المصرية في إدكو ودمياط، قبل تصديره كغاز طبيعي مسال. وجرت مراسم التوقيع بحضور الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ونظيره القبرصي نيكوس خريستودوليديس، وذلك على هامش مؤتمر ايجبس الذي يركز على صناعة الغاز والذي عُقد في القاهرة خلال الفترة من 17 إلى 19 فبراير.

«نيوم» المصرية تخطط للتوسع في العراق وليبيا وأفريقيا

تعمل شركة «نيوم للتطوير والاستثمار العقاري» المصرية التابعة لـ«مجموعة العرجاني» على نقل خبرات شركات المقاولات المصرية إلى كل من ليبيا والعراق، كما تتفاوض على عدد من المشروعات في تشاد وزامبيا والكونغو، حسبما كشف عاصم الجزار، رئيس مجلس إدارة الشركة.

«إيني» تبدأ إنتاج 100 مليون قدم غاز يومياً من حقل «نور» في مصر منتصف 2026

تسعى شركة «إيني» الإيطالية إلى البدء في ضخ 100 مليون قدم مكعب من الغاز يومياً من منطقة امتياز «نور» الواقعة في شرق البحر المتوسط قبالة سواحل مصر الشمالية، وذلك بحلول منتصف 2026، تمتلك «شيفرون»، و«آي إي أو سي برواكشن» التابعة لشركة «إيني» الإيطالية، حصة 45% لكل منهما في امتياز نرجس، فيما تمتلك شركة «ثروة للبترول المصرية» حصة 10%.

مصر تستهدف زيادة إنتاجها النفطي 8% العام المالي المقبل

تخطط مصر لزيادة إنتاجها النفطي 8% خلال السنة المالية المقبلة 2025-2026، ليصل إلى 485 ألف برميل يومياً، وتستهلك مصر سنوياً حوالي 12 مليون طن سولار، ونحو 6.7 مليون طن بنزين. ومن شأن أي زيادة في الإنتاج أن تقلص من فاتورة استيراد المنتجات البترولية. وتعمل في مصر 57 شركة بمجال البحث والاستكشاف والإنتاج، من بينها 8 شركات من كبريات الشركات العالمية و6 شركات مصرية متخصصة، وأكثر من 12 شركة عالمية متخصصة في مجال الخدمات البترولية والتكنولوجية.

«CIB» يصبح أول بنك خاص مدرج يحقق ربحاً سنوياً يفوق مليار دولار في مصر

أصبح «البنك التجاري الدولي» (CIB) أول مصرف خاص مدرج في بورصة مصر، يسجل أرباحاً تفوق المليار دولار بعد أن نمت في 2024 بنحو 13% عن العام السابق، وفق بيان نتائج أعمال البنك. بلغ صافي ربح أكبر بنك خاص في مصر خلال العام الماضي نحو 55 مليار جنيه، في حين زادت قيمة الأصول عن تريليون جنيه. أما في الربع الرابع، فبلغت الأرباح 12.8 مليار جنيه بزيادة 78% على أساس سنوي.

إقليميًا

«SRC» التابعة للصندوق السيادي السعودي تصدر صكوكاً بملياري دولار

أصدرت الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري «SRC»، التابعة لصندوق الاستثمارات العامة، أول صكوك دولية بضمان حكومي بقيمة ملياري دولار أميركي (7.5 مليار ريال سعودي) بهدف تعزيز سيولة السوق ودعم منظومة التمويل العقاري في المملكة.

تسارع التضخم في المغرب بأعلى وتيرة منذ عام خلال يناير 2025

عاد معدل التضخم في المغرب إلى الواجهة في يناير، مسجلاً أعلى وتيرة نمو منذ عام. فقد ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين العام في المغرب بنسبة 2% خلال شهر يناير الماضي على أساس سنوي، وهي الأعلى في سنة، وفقاً لبيانات المندوبية السامية للتخطيط. ويُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار المواد الغذائية بنسبة 3.3%، والمواد غير الغذائية بنسبة 1.1%.

إعادة إعمار غزة تتطلب 53 مليار دولار وفق البنك الدولي

تبلغ كلفة إعادة إعمار غزة نحو 53 مليار دولار خلال 10 سنوات، بحسب تقديرات البنك الدولي. ويمثل البند الأكثر كلفةً هو قطاع الإسكان الذي سيتطلب حوالي 15.2 دولار، يليه قطاع الصحة بنحو 7.1 مليار دولار، ثم قطاع التجارة والصناعة بحوالي 6.9 مليار. تشمل البنود الأخرى قطاعات الزراعة والنظم الغذائية، والحماية الاجتماعية، والتعليم، والنقل، والمياه والصرف الصحي.

الإمارات تدرس استثمار 10 مليارات دولار بمشاريع طاقة متجددة في إندونيسيا

تدرس الإمارات استثمار 10 مليارات دولار في مشاريع للطاقة المتجددة بقدرة 10 غيغاواط في إندونيسيا، كما نقلت بلومبرغ عن رئيس المجلس الاقتصادي الوطني وهوت بانغايتان عقب اجتماعه مع وزير الطاقة والبنية التحتية الإماراتي.

المغرب يعتزم إصدار سندات باليورو في أول طرح دولي منذ عامين

يعتزم المغرب بيع سندات في السوق الدولية للمرة الأولى منذ عام 2023، في إطار استعداده لتنفيذ إصلاحات مكلفة وحملة إنفاق بمليارات الدولارات قبيل استضافته المشتركة لبطولة كأس العالم لكرة القدم 2030.

قالت وزيرة المالية والاقتصاد المغربية، نادية فتاح العلوي، في مقابلة خلال مؤتمر بمدينة العلا في السعودية، إن الإصدار سيكون على الأرجح باليورو، ما يجعله أول سند حكومي مقوم بالعملة الأوروبية الموحدة منذ عام 2020، وذلك بعد طرح سندات بالدولار قبل عامين.

عالميًا

أسعار الذهب تستقر قرب مستويات قياسية مع ارتفاع الطلب

استقرت أسعار الذهب بالقرب من مستوى قياسي، متجهة نحو تسجيل مكاسب للأسبوع الثامن على التوالي، بدعم من زيادة الطلب على الملاذات الآمنة نتيجة التوترات الجيوسياسية والتجارية، إلى جانب المخاوف بشأن التوقعات الاقتصادية. فقد تم تداول المعدن النفيس بالقرب من 2940 دولاراً للأونصة، مرتفعاً بنسبة 2% هذا الأسبوع، جاء ذلك بعد بيانات مبيعات التجزئة التي أظهرت تراجعاً مفاجئاً في إنفاق المستهلكين، مما زاد من المخاوف بشأن مستقبل الاقتصاد. مع توقعات «غولدمان ساكس» لسعر الذهب إلى 3100 دولار للاونصة في هذا العام، بسبب مشتريات البنوك المركزية والتدفقات الداخلة إلى الصناديق المتداولة

المدعومة بالسبائك، وفي حالة استمرار حالة عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية، بما في ذلك التعريفات الجمركية، فقد يصل الذهب إلى 3300 دولار للأونصة.

أسعار السكر مرشحة للارتفاع مع تراجع متوقع في إنتاج الهند

يُتوقع أن تشهد سوق السكر مزيداً من التقييد مع تراجع الإنتاج في الهند، ثاني أكبر منتج عالمياً، مما يهدد بارتفاع أسعار الإمدادات الفورية. ويمكن أن ينخفض إنتاج الهند خلال الموسم الحالي إلى 26 مليون طن، بعد أن ضربت الآفات محصول القصب في ولاية أوتار براديش، المنطقة الأعلى إنتاجاً في البلاد، وفقاً لما ذكره رافي غوبتا، المدير التنفيذي في شركة إنتاج السكر الكبرى «شري رينوكا شوجرز» (Shree Renuka Sugars Ltd) على هامش مؤتمر السكر في دبي الأسبوع الماضي.

كما تتماشى تلك التوقعات مع التوقعات السابقة، والتي تتوقع أن تنخفض إمدادات السكر العالمية إلى أدنى مستوى لها في ست سنوات في أوائل عام 2025، مع تراجع الإنتاج في البرازيل، أكبر مصدر للسكر، نتيجة الجفاف، وفقاً لشركة «تزارنيكوف غروب» (Czarnikow Group Ltd) المتخصصة في تجارة السلع.

ترامب يخطط فرض رسوم على الصلب بدية من مارس 2025

تستعد صناعة الصلب العالمية لتأثير الرسوم التي يخطط الرئيس الأميركي دونالد ترمب لفرضها بنسبة 25%، والمقرر أن تبدأ في 12 مارس. وتُعد فيتنام والهند من بين أسرع منتجي الصلب نمواً في آسيا، وهما معرضتان بشكل خاص للخطر إذا فرض ترمب تعريفات جمركية شاملة على جميع واردات الولايات المتحدة من هذا المعدن. تعاني شركات صناعة الصلب في آسيا وأوروبا وأميركا اللاتينية بالفعل من تدفق الصلب الصيني الرخيص، حيث بلغت صادرات الصين في عام 2024 أعلى مستوى لها منذ تسع سنوات، متجاوزة 110 ملايين طن. وأثار هذا الارتفاع موجة من الشكاوى التجارية-كان أحدثها من كوريا الجنوبية- كما دفع شركات منتجة للصلب في دول آسيوية أخرى إلى البحث عن أسواق جديدة.

ترمب يخطط لفرض رسوم 25% على السيارات والرقائق والأدوية في أبريل

رجح الرئيس الأميركي دونالد ترمب فرض رسوم جمركية على واردات السيارات وأشباه الموصلات والأدوية بنحو 25%، معتبراً أن الإعلان قد يكون في 2 أبريل. شكلت السيارات المستوردة نحو نصف السوق الأميركية العام الماضي. ووفقاً لبيانات «غلوبال داتا» (Global Data)، وهي شركة متخصصة في أبحاث السوق، فإن السيارات المستوردة تمثل حوالي 80% من مبيعات «فولكس واجن» في الولايات المتحدة، بينما تصل نسبتها إلى 65% من مبيعات «هيونداي- كيا» هناك. أما «مرسيدس-بنز غروب»، فإنها تستورد 63% من السيارات التي تسلمها داخل السوق الأميركية.

الروبل الروسي يصعد بنحو 11% مقابل الدولار منذ بداية 2025

شهدت العملة الروسية ارتفاعاً ملحوظاً مقابل الدولار الأميركي، وسط تحول دراماتيكي في سياسة الولايات المتحدة تجاه الرئيس فلاديمير بوتين خلال الأيام الأولى من إدارة دونالد ترمب. ووفقاً لبيانات «بنك روسيا» و«بلومبرغ»، ارتفعت قيمة الروبل بنسبة 11% مقابل الدولار منذ بداية العام، مما جعله العملة الأفضل أداءً بين نظرائه في الأسواق الناشئة. كما جرى تداول العملة في الأسواق الخارجية عند مستويات أقل من 90 روبلاً مقابل الدولار هذا الشهر، وذلك للمرة الأولى منذ سبتمبر.

تصدرت أسهم التكنولوجيا الصينية المكاسب في أسواق الأسهم الآسيوية

ارتفعت الأسهم التكنولوجيا الصينية بعد أن صعد مقياس للأسهم الصينية المدرجة في الولايات المتحدة بفضل أرباح «علي بابا». كما تحولت الأسهم اليابانية إلى مكاسب بعد أن افتتحت منخفضة. في حين ارتفع مؤشر قوة الدولار. ورغم أن المستثمرين ما زالوا قلقين بشأن تصاعد التوترات الجيوسياسية وامتداد

حـرب التعريفـات الجمركيـة، إلا أن أسـهم «علـي بابـا» وغيرهـا مـن أسـهم التكنولوجيـا الصينيـة ارتفعـت فـي الأسـابيع الأخيـرة بفضـل الحمـاس نحـو نمـوذج الـذكاء الاصطناعـي «ديـب سـيك». ووضـع ذلـك الأسـهم الآسـيوية فـي مسـار لتحقيـق سـادس مكسـب أسـبوعي علـى التوالـي، وهـو أطـول سلسـلة انتصـارات منـذ مـا يقـرب مـن عـام.

التضخم في اليابان يرتفع بأسرع وتيرة منذ صيف 2023

ارتفـع معـدل التضخـم فـي اليابـان أكثـر مـن المتوقـع، مسـجلاً أسـرع وتيـرة منـذ صيـف 2023، ممـا يعـزز توجـه بنـك اليابـان نحـو رفـع سـعر الفائـدة القياسـي بشـكل أكبـر. ووفقـاً لـوزارة الشـؤون الداخليـة اليابانيـة، ارتفعـت أسـعار المسـتهلك، باسـتثناء الأغذيـة الطازجـة، بنسـبة 3.2% فـي ينايـر مقارنـة بالعـام السـابق، وهـي أكبـر زيـادة منـذ يونيـو 2023. وكان التسـارع أعلـى بقليـل مـن توقعات الاقتصاديين البالغة 3.1%، مدفوعاً بارتفاع أسعار الأغذية المصنعة.

أسعار النفط تتجه لتسجيل أكبر مكسب أسبوعي هذه السنة

تتجـه أسـعار النفـط لتحقيـق أكبـر مكسـب أسـبوعي لهـا منـذ أوائـل ينايـر، مـع تزايـد عـدم اليقيـن بشـأن الإمـدادات. ارتفـع خـام «غـرب تكسـاس» الوسـيط إلـى نحـو 73 دولاراً للبرميـل، بعـد صعـوده بنحـو 3% هـذا الأسـبوع فـي أكبـر تقـدم لـه منـذ 10 ينايـر. أغلـق خـام «برنـت» فـوق 76 دولاراً. ومـن المحتمـل أن يؤجـل تحالـف «أوبـك+» زيـادة الإنتـاج المقيـد المرتقبـة، وتظـل صـادرات كازاخسـتان معطلـة بعـد هجـوم بطائـرة مسـيرة أوكرانيـة فـي روسـيا، فـي حيـن أن موعـد اسـتئناف الصـادرات مـن إقليـم كردسـتان العـراق لا يـزال غيـر واضـح.

«جيه بي مورغان» يعيد تصنيف قطر والكويت كأسواق متقدمة

أعـاد بنـك «جيـه بـي مورغـان» تصنيـف قطـر والكويـت كأسـواق متقدمـة، وسـيبدأ قريبـاً فـي حذفهمـا مـن مؤشـر سـندات الأسـواق الناشـئة بطريقـة تدريجيـة. وقـال أيضـاً إن الإمـارات قـد تُسـتبعد مـن المجموعـة العـام المقبـل. وأن اسـتبعاد قطـر والكويـت مـن مؤشـر الأسـواق

الناشئة سيتم على مدى ستة أشهر تبدأ بمراجعة إعادة التوازن نهاية الشهر في 31 مارس، وفق ما أوضحه فريق أبحاث المؤشرات العالمية لدى «جيه بي مورغان» في بيان. وقال المصرف إنه من الآن فصاعداً، لن تُدرج إصدارات جديدة من سندات هذه الدول في مؤشر الأسواق الناشئة.

سعر النحاس ينخفض وسط الخوف من جحيم الحرب التجارية

تراجعت أسعار النحاس في لندن بعد أن حذر بنك «سيتي غروب» من مخاطر انخفاض الأسعار نتيجة تأثير التعريفات الجمركية الأميركية على الطلب. جاء هذا الانخفاض بعدما ارتفع سعر المعدن بحوالي 8% هذا العام بفضل قوة الطلب الفعلي في السوق، في حين أغلق المؤشر، الذي يتتبع أداء ستة عقود رئيسية في بورصة لندن للمعادن، عند أعلى مستوى له في ثلاثة أشهر

.. معلومة مصورة

إعادة إعمار غزة تتطلب 53 مليار دولار وفق البنك الدولي

تكلفة إعادة الاعمار وفقا للقطاعات الاقتصادية
بناء على تقديرات البنك الدولي

الإسكان	15.2
الصحة	7.1
التجارة والصناعة	6.9
الزراعة	4.2
الحماية الاجتماعية	4.2
التعليم	3.8
النقل	2.9
المياه والصرف الصحي	2.7
أخرى	2.7

المصدر: البنك الدولي، 2025 (مليار دولار)

ثبت المركزي سعر الفائدة دون تغيير للمرة السابعة على التوالي عند مستوي 27.25% للإيداع و28.25% للإقراض

سعر الفائدة للإيداع والإقراض لليلة واحدة

التاريخ	سعر العائد للإيداع لليلة واحدة	سعر العائد للإقراض لليلة واحدة
6 مارس 2024	٪ 27.25	٪ 28.25
4 فبراير 2024	٪21.25	٪ 22.25
6 أغسطس 2023	٪19.25	٪ 20.25
2 أبريل 2023	٪ 18.25	٪ 19.25
25 ديسمبر 2022	٪ 16.25	٪ 17.25
27 أكتوبر 2022	٪ 13.25	٪ 14.25
22 مايو 2022	٪ 11.25	٪ 12.25
21 مارس 2022	٪ 9.25	٪10.25

المصدر: البنك المركزي المصري

مقالات تحليلية

توصيات صندوق النقد الدولي للدول لمواجهة الاضطرابات الجيوسياسية: رؤية مصرية

أسماء رفعت

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في سياق إقليمي يشهد توترات سياسية وأزمات اقتصادية متلاحقة، انعقد المنتدى التاسع للمالية العامة في الدول العربية بمدينة دبي، بمشاركة كريستالينا غورغيفا، مديرة صندوق النقد الدولي، التي استعرضت من جانبها مجموعة من التحديات التي تواجه المنطقة في ضوء التصاعد المستمر للتوترات الجيوسياسية والتحولات الاقتصادية السريعة. وفي إطار رؤيتها، قدمت غورغيفا مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تمكين الدول العربية من التصدي لمخاطر الاضطرابات الجيوسياسية والتداعيات الاقتصادية المترتبة عليها، وفقاً لاستراتيجية صندوق النقد الدولي. ومن هنا، يثار تساؤل حول كيف يمكن فهم المشهد الإقليمي بما يتضمنه من صراعات سياسية وأزمات اقتصادية؟ وما هي السبل الأكثر فعالية لمواجهة تلك الازمات من منظور وطني؟

التحديات الاقتصادية والمالية في السياق الإقليمي والدولي

في إطار السياق الاقتصادي العالمي والإقليمي الراهن، أشار صندوق النقد الدولي إلى عدة تحديات تؤثر على النمو الاقتصادي والتوقعات المستقبلية في ظل المتغيرات العالمية. أبرز تلك التحديات يتجسد في النمو الاقتصادي، التضخم، والدين العام.

- **تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي**

توقع صندوق النقد الدولي أن يسجل الاقتصاد العالمي نموًا بنسبة 3.3% في عام 2025، على أن يشهد تراجعًا طفيفًا إلى 3% خلال السنوات الخمس المقبلة، وهو معدل نمو أقل من

المتوسط التاريخي. وعلى صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، توقع الصندوق أن يكون النمو الاقتصادي بنسبة 3.6% خلال عام 2025، وهو ما يعزى إلى تعافي إنتاج النفط وتراجع النزاعات الإقليمية. في هذا السياق، شددت مديرة صندوق النقد الدولي على أهمية تبني سياسات مالية مرنة تضمن استمرار النمو الاقتصادي الإقليمي على المدى البعيد، بما يتماشى مع التحديات الهيكلية.

توقعات معدل النمو الاقتصادي الحقيقي (%)

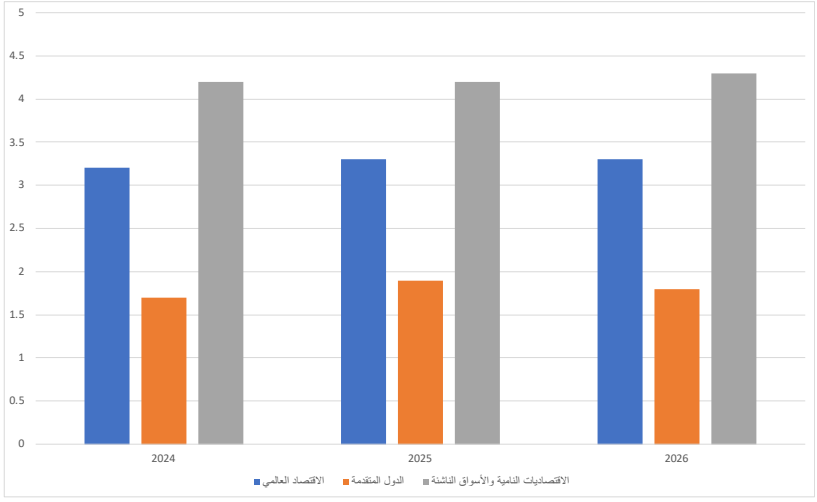

المصدر: صندوق النقد الدولي، يناير 2025.

- **ارتفاع معدل التضخم**

فيما يتعلق بالتضخم، أشارت مديرة صندوق النقد الدولي إلى عودة التضخم للارتفاع في بعض الدول، مما يؤدي إلى تفاوت أسعار الفائدة وعودة السياسات النقدية الانكماشية، بما ينعكس على ارتفاع تكاليف الاقتراض في الأسواق الناشئة والاقتصادات

النامية. وفي هذا الإطار، أوصى الصندوق الدول العربية باتباع سياسات هيكلية تدعم النمو الاقتصادي بعيد المدى، من خلال استراتيجيات تهدف إلى تقليل الاعتماد على التحفيز المالي قصير الأجل الذي قد لا يكون مستدامًا.

- **تصاعد معدلات الدين العام**

أما على صعيد الدين العام، فقد حذرت مديرة صندوق النقد الدولي من أن الدين العام العالمي قد يتجاوز 100% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030. وأشارت إلى أن بعض الدول في المنطقة تواجه مستويات دين تتجاوز 70% من الناتج المحلي الإجمالي، ما يعرضها لمخاطر انخفاض النمو الاقتصادي وزيادة أعباء الديون، لا سيما في ظل الحاجة إلى التكيف مع متطلبات الأمن القومي وإعادة الإعمار ومواجهة الكوارث الطبيعية. ويخلق ذلك تحيات كبيرة في خلق فرص العمل، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، بما يبرز ضرورة مرونة الاقتصادات ودعم التنويع الاقتصادي على المدى الطويل.

استراتيجيات مواجهة التحديات

أكدت كريستالينا غورغيفا، مديرة صندوق النقد الدولي أنه في إطار التحولات الاقتصادية والتكنولوجية التي تشهدها المنطقة والعالم، فإن الثورة الرقمية، وبالأخص في مجال الذكاء الاصطناعي، ستكون محورية في إعادة تشكيل سوق العمل والاقتصاد خلال السنوات القادمة. هذا التحول يستدعي ضرورة تكيف الدول مع هذه المتغيرات، من خلال تبني سياسات

تكنولوجية فعالة تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل. واستشهدت مديرة صندوق النقد الدولي بالتحولات الرقمية بدولة الامارات كنموذجًا إيجابيًا في هذا المجال. وأكدت أن اعتماد الابتكار الرقمي سيؤدي إلى تعزيز الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير بحلول عام 2030، ما يعكس الدور الهام للتكنولوجيا في تنمية اقتصادات المنطقة.

في هذا السياق، أكدت غورغيفا على أهمية الشراكة بين صندوق النقد الدولي والدول العربية، في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية والجيوسياسية التي يشهدها العالم. وقد أوصت بالتركيز على وضع سياسات مالية تعزز من التحول الاقتصادي المستدام، وتمكن الدول العربية من الاستفادة من الفرص الاستثمارية والتكنولوجية التي تتيحها هذه التحولات.

انعكاس الأزمات الاقتصادية على الاقتصاد المصري

شهدت الساحة العالمية تحديات متسارعة بدء من ازمة جائحة كورونا، ومواجهة صدمات العرض المصاحبة لمرحلة التعافي، ثم ازمة الصراع الروسي الاوكراني، مع استمرار الإجراءات الاحترازية بالصين لفترة أطول بالإضافة الى أزمة قطاع العقارات، وانتهجت البنوك المركزية سياسات انكماشية بما أدى الى تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي لاسيما في ظل ارتفاع نفقات الدفاع والتسليح.

وعلى المستوى الاقليمي، فقد شهدت الساحة الإقليمي العديد من الاضطرابات وصلت لمرحلة الحروب المسلحة واسقاط أنظمة الحكم، فضلا عما شهدته أسواق المال في الأسواق الناشئة

من اضطرابات نتيجة تدفق الاستثمارات للخارج مع ارتفاع أسعار الفائدة بالنوك المركزية الرئيسية عالميا.

وعلى صعيد الاقتصاد المصري، فقد واجه تداعيات كافة تلك الازمات واحدة تلو الأخرى، وكغيره من الاقتصاد الناشئة فقد واجه الاقتصاد المصري أزمة خروج الاستثمارات في اتجاه أسعار الفائدة الأعلى في مارس 2022 بما ترتب عليه نقص العملة الأجنبية وارتفاع معدل التضخم، وتراجع قيمة الجنية المصري. وقد تم مواجه ذلك من خلال تبني سياسات نقدية تحقق التوازن بين كبح جماح التضخم من جهة وجذب الاستثمارات وتحفيز النمو من جهة أخرى.

معدل التضخم العام على أساس سنوي (%)

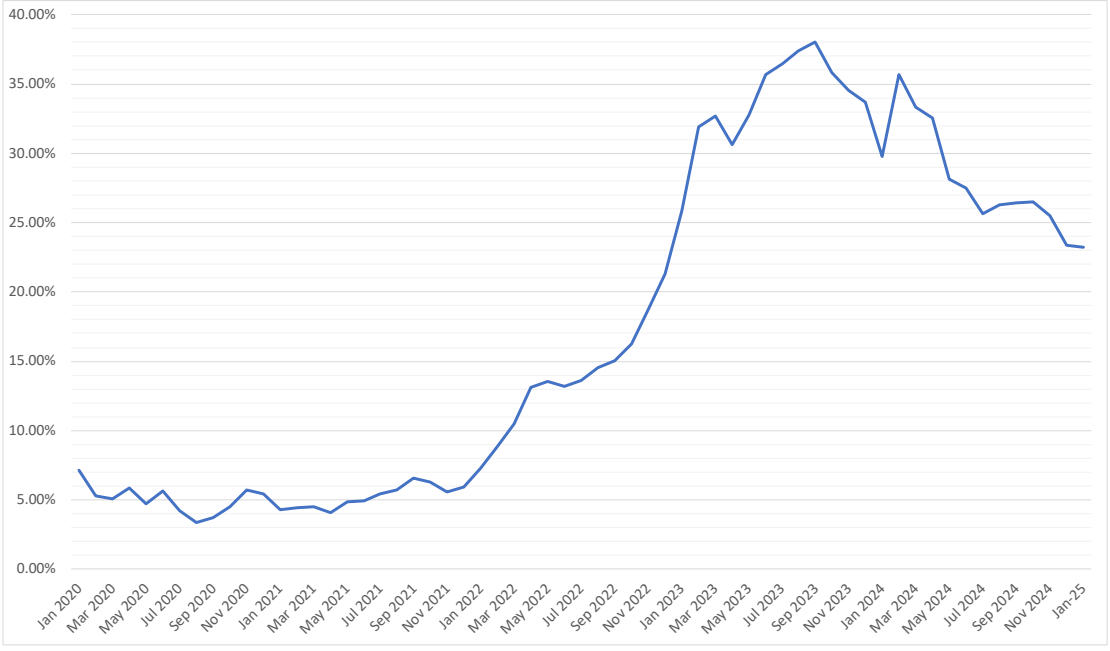

وعلى الرغم من الإدارة النقدية الحكمية خلال فترة الازمات الاقتصادية، إلا إنه يجب ملاحظة عدم قدرة السياسات النقدية وحدها لمواجهة كافة التحديات؛ فمن جهة يعتمد معدل التضخم على الزيادات التراكمية في أسعار الفائدة، حيث يتطلب الأمر فترة زمنية تفصل بين تحريك سعر الفائدة واستجابة معدل التضخم. ومن جهة أخرى، تتراجع فعالية أداة سعر الفائدة في التأثير على معدلات التضخم والنمو الاقتصادي في ظل زيادة حجم الاقتراض الحكومي مقارنة بالاقتراض الخاص، ففي هذه الحالة، قد يكون من الصعب على السياسات النقدية وحدها ضبط التضخم أو تعزيز النمو، خاصة إذا كان الاقتراض الحكومي يمتص الجزء الأكبر من السيولة المتاحة. ومن جهة ثالثة، تعد معدلات الفائدة الحقيقية هي المحددة لقرارات الادخار ومع تراجع معدلات الفائدة الحقيقية في ظل ارتفاع معدلات التضخم تتجه المدخرات للأصول المالية والعينية مثل الذهب والعقارات والعملات الأجنبية بما يزيد من حدة الازمة ويعمقها مع تحويل المدخرات لأصول غير منتجة.

وبجانب السياسات النقدية، فقد شملت خطة الحكومة المصرية جذب الاستثمارات الخاصة، وتمكين القطاع الخاص، واحياء ملف الطروحات الحكومية، وتوطين الصناعة المصرية. ومع أهمية تلك التوجهات إلا أن وتيرة تنفيذها كانت بطيئة نسبيًا، مما يستدعي إعادة النظر في طريقة تخارج الدولة من الأنشطة الاقتصادية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال عقود الشراكة بمختلف اشكالها بين الدولة والقطاع الخاص المحلى والاجنبي، بما يسهم في توفير التمويل اللازم للمشروعات التنموية دون تحميل الدولة عبئًا ماليًا كبيرًا، يوفر فرصا كبيرة للقطاع الخاص، ويضمن فعالية استغلال الموارد الاقتصادية وجودة المنتجات النهائية.

تعزيز فرص الاستفادة من الابتكارات الرقمية

لا يمكن إنكار الأهمية المتزايدة للتحول الرقمي في عصرنا الحالي، خاصة مع تزايد الابتكارات الرقمية والتطورات التكنولوجية السريعة التي تجتاح مختلف مجالات الحياة. فقد شهدنا تحول المجتمع الصناعي التقليدي إلى مجتمع معرفة، حيث أصبحت المعلومات أحد عناصر الإنتاج، وأخذ الاقتصاد شكلًا رقميًا. وفي هذا السياق، لم يعد خافيًا على أحد أن الدول أصبحت تبذل جهدًا مستمرًا في تطوير أدواتها بما يخدم مصالحها ويحقق أهدافها الاستراتيجية. وفي حال كان حسن الظن حاضراً، يمكن النظر إلى التسارع التكنولوجي كاستجابة لاحتياجات الدول الغربية في مواجهة نقص الموارد البشرية، حيث تسعى تلك الدول إلى تعويض النقص في العنصر البشري اللازم في العملية الانتاجية من خلال الاعتماد على التكنولوجيات المتقدمة. ورغم أن هذا ليس السبب الوحيد وراء هذا التسارع، إلا أنه يكشف عن الفوارق الاستراتيجية بين الدول، فما قد يكون مصدرًا للفرص والدعم لدولة معينة، يمكن أن يتحول إلى أزمة أو تحدٍّ بالنسبة لدول أخرى، إذا لم تتمكن من الاستفادة من تلك التغيرات في التوقيت وبالكيفية المناسبة.

وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، تشكل صناعة المعلومات تهديدًا واضحًا للعمالة والتشغيل، نظرًا لأنها تعد من الصناعات منخفضة العمالة، مما يعزز من تحول فجوة الدخل إلى فجوة رقمية (Digital Divide) هذه الفجوة الرقمية تنتج عن إعادة توزيع الثروة لصالح منتجي المعلومات ومطوريها، وهو ما يزيد من احتمالية تعميق الهوة بين الفقراء والأغنياء، ويؤدي إلى انعدام العدالة الاجتماعية، رغم التقدم السريع في المجالات التكنولوجية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع الوفورات الاقتصادية الإيجابية.

أما فيما يتعلق بتكاليف المنتجات الرقمية والتي تعد منخفضة نسبيا، إلا إن انخفاض تكلفتها لا يعني بالضرورة سهولة الوصول إليها أو تطويرها. إذ يتطلب البحث والتطوير في هذا المجال موارد مالية ضخمة، في حين أن نتائج هذه العملية قد تحمل مخاطر عالية، حيث لا تضمن دائمًا تحقيق اختراعات جديدة أو تطوير منتجات مبتكرة قابلة للتسويق. لذا، فبينما تُفتح الأبواب لفرص جديدة، تبقى التحديات الكبيرة التي تضعها هذه الصناعة أمام المجتمعات، خاصة تلك التي تفتقر إلى القدرة على التكيف مع هذا التحول الرقمي بشكل فعال.

في هذا السياق، اعتزمت الدولة على مواكبة التحول الرقمي العالمي من خلال تطوير منظومة التعليم، وهو ما يعكس حرصها على تجهيز الأجيال القادمة بالمهارات اللازمة للتكيف مع التغيرات التكنولوجية المتسارعة. فقد تم استحداث تخصصات تعليمية جديدة وإنشاء جامعات تكنولوجية متخصصة بهدف تأهيل العنصر البشري وتعزيز قدراته، بما يتيح له توظيف التكنولوجيا بشكل فعال، مع التركيز على تطوير الابتكارات الرقمية التي تلبي احتياجات المجتمع المصري، ويسهم في توفير حلول مستدامة لمختلف قضايا التنمية من منظور وطني.

وفي ضوء رؤية الدولة لتعزيز الاقتصاد الرقمي، فقد تم اعداد استراتيجية تكنولوجيا المعلومات عام 2030، وحصدت الدولة العديد من المراكز العالمية في هذا المجال من بينها الارتفاع من المركز 111 عالميا الى المركز 56 عالميا في مؤشر جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي الصادر عن مؤسسة oxford insight والذي يتضمن مؤشرات تتعلق بوجود استراتيجية وطنية وقوانين حماية البيانات وثقافة ريادة الاعمال وتطوير البنية التحتية للاتصالات.

«ترامب والبريكس: إعادة تشكيل التحالفات الاقتصادية»

آية حمدي
باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تضم مجموعة بريكس دولًا مهمة من آسيا وأمريكا اللاتينية، مما يضع المجموعة في موقع واعد للنمو والتقدم، وبالنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لدول بريكس+، نجد أن المجموعة تحمل إمكانات كبيرة وواعدة في السنوات القادمة، كما تشمل المجموعة دولًا تمتلك تقنيات متقدمة وحديثة، وأصبح عدد الدول الأعضاء في التكتل 10 دول وهم روسيا والصين والبرازيل وجنوب إفريقيا والهند بالإضافة إلى «مصر والإمارات وإيران وإثيوبيا»، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد، مع طلبات الانضمام المُتزايدة، إذ عبرت أكثر من 30 دولة عن رغبتها في الانضمام لتكتل البريكس.

الثقل الاقتصادي لدول البريكس

تضم مجموعة بريكس دولًا ذات تأثير اقتصادي كبير على النظام الدولي، احتلت الصين المرتبة الثانية عالميًا من حيث الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، بقيمة 18.2 تريليون دولار، كما سجلت الصين نموًا اقتصاديًا نسبته 5% في 2024، واحتلت الهند المرتبة الخامسة عالميًا، بإجمالي ناتج محلي قدره 3.73 تريليون دولار، وشهد الاقتصاد الهندي معدلات نمو مرتفعة في نهاية عام 2023، مما دفع صندوق النقد الدولي إلى توقع معدل نمو الهند عند 6.5% في 2025 و2026، محافظًا على وتيرة عالية؛ تقترب من معدلات النمو المحتملة على المدى المتوسط.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل حوالي 1.86 تريليون دولار، لتحتل المرتبة التاسعة عالميًا، وعلى الرغم من العقوبات الأوروبية الكبيرة، شهدت روسيا نموًا قويًا في عام 2023، لتحتل المرتبة الحادية عشرة عالميًا بإجمالي ناتج محلي قدره 1.86 تريليون دولار. وفقًا للخدمة

الإحصائية الفيدرالية الروسية، نما الناتج المحلي الإجمالي لروسيا بنسبة 5.5% في الربع الثالث من عام 2023، مقارنة بانكماش بنسبة 3.5% خلال الفترة نفسها من عام 2022، كما احتلت جنوب إفريقيا المرتبة 41 عالميًا من حيث الناتج المحلي الإجمالي، بقيمة 380.91 مليار دولار، تُظهر هذه البيانات مرونة اقتصادات دول بريكس الأعضاء على الرغم من التحديات الاقتصادية العالمية.

ويُمكن توضيح العلاقات الاقتصادية بين دول تكتل البريكس كالتالي:

التجارة البينية: شهد حجم التبادل التجاري نموًا بنسبة 95.2% بين عامي 2010 و2022، إذ سجل نحو 10.52 تريليون دولار عام 2022 مقابل 5.39 تريليون دولار عام 2010، شكلت التجارة بين أعضاء البريكس 37% من إجمالي المعاملات عبر الحدود على مستوى العالم، وكان الجزء الأكبر من هذا النمو متمركزًا في الصين، التي استحوذت على الحصة الأكبر من التجارة الإجمالية داخل مجموعة البريكس في عام 2022، بينما ظلت مساهمة بقية دول البريكس ثابتة نسبيًا على مر السنوات، وترجع الزيادة الأخيرة إلى حد كبير إلى الهند، التي شهدت تسارعًا في النمو الاقتصادي.

تطور حجم التبادل التجاري بين دول مجموعة البريكس (مليار دولار) خلال الفترة (2017-2022)

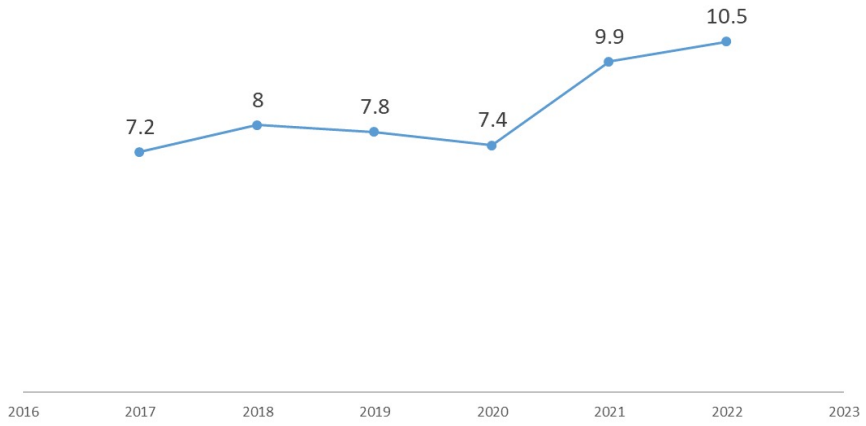

Source: World Development Indicators Database.

تشكل الصادرات السلعية والخدمية لدول البريكس نحو 18.3% كنسبة من إجمالي الصادرات العالمية في عام 2022، مقارنة بنحو 16% عام 2017، ويُشير الاتجاه العام لإجمالي قيمة الصادرات السلعية والخدمية لدول مجموعة البريكس إلى التزايد خلال الفترة (2017-2022) مع مرورها بالعديد من المراحل التي انخفضت بها قيمة الصادرات، وهي السنوات نفسها التي انخفض بها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء عام 2022، حيث لم تؤثر الحرب الروسية - الأوكرانية على قيم الصادرات السلعية والخدمية للمجموعة.

قيمة الصادرات السلعية والخدمية لدول البريكس ونسبتها لإجمالي
الصادرات العالمية خلال (2017-2022)
(% /مليار دولار)

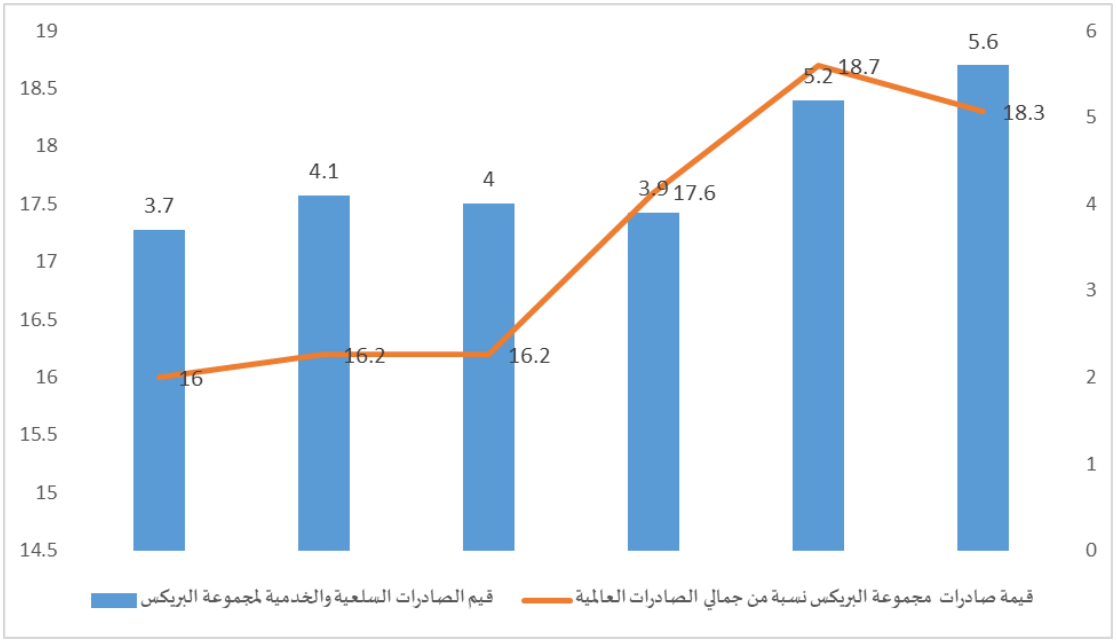

Source: World Development Indicators Database.

إضافة إلى ذلك تشكل الواردات السلعية والخدمية لدول البريكس كنسبة من إجمالي الواردات العالمية نحو 16.2% عام 2022، ويُشير الاتجاه العام لقيم الواردات السلعية والخدمية لدول مجموعة البريكس إلى التزايد خلال الفترة (2017 - 2022) مع مرورها بالعديد من المحطات التي انخفضت بها قيم الواردات، وهي السنوات نفسها التي انخفضت بها قيم الصادرات السلعية والخدمية.

التوزيع النسبي للواردات السلعية والخدمية لدول مجموعة البريكس خلال عام 2022

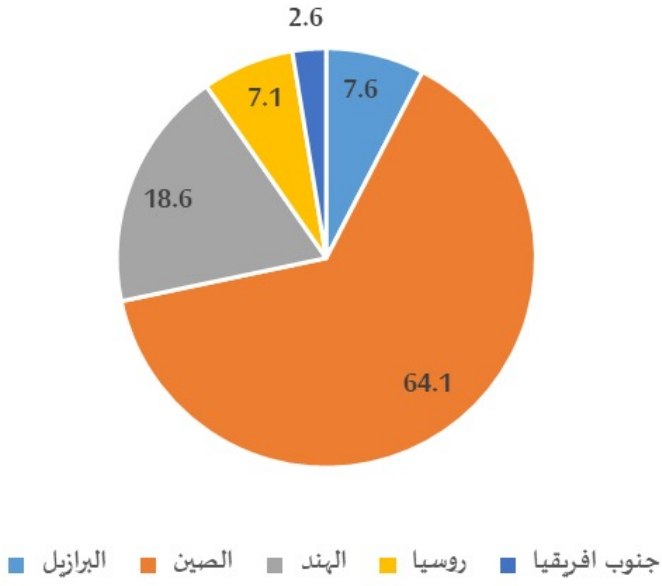

Source: World Development Indicators Database.

شهدت التجارة البينية بين دول مجموعة البريكس زيادة ملحوظة بنسبة 56% خلال الفترة من 2017 إلى 2022، كما شكلت التجارة بين أعضاء البريكس 37% من إجمالي المعاملات عبر الحدود على مستوى العالم، كان الجزء الأكبر من هذا النمو متمركزًا في الصين، التي استحوذت على الحصة الأكبر من التجارة الإجمالية داخل مجموعة البريكس في عام 2022، بينما ظلت مساهمة بقية دول البريكس ثابتة نسبيًا على مر السنوات، وترجع الزيادة الأخيرة إلى حد كبير إلى الهند، التي شهدت تسارعًا في النمو الاقتصادي ومع ذلك، لا تزال التجارة الثنائية بين أعضاء البريكس باستثناء الصين منخفضة نسبيًا كما يتضح في الجدول التالي:

حجم التجارة البينية لدول مجموعة البريكس الخمس لعام 2022(مليار دولار)

الدولة \ حجم التجارة	البرازيل	روسيا	الهند	الصين	جنوب افريقيا
البرازيل	–	10.6	15.9	157.7	2.7
روسيا	10.6	–	43.6	190.3	0.8
الهند	15.9	43.6	–	117.3	19.4
الصين	157.5	190.3	117.3	-	56.7
جنوب افريقيا	2.7	0.8	19.4	56.7	-

Source: Statista, Sum of trade exports and trade imports between the BRICS countries and selected countries that allegedly want to join BRICS as of 2022

سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة البريكس نحو 355 مليار دولار عام 2021 وقد بلغت حصة هذه التدفقات إلى إجمالي التدفقات العالمية نحو 22% عام 2021، وفيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي من مجموعة البريكس عام 2020، بلغت حصة التدفقات الخارجية من مجموعة البريكس أكثر من 25% من التدفقات العالمية وبلغت قيمة تلك التدفقات وصلت إلى أعلى مستوى تاريخي يبلغ نحو 247 مليار دولار.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول البريكس 2021 (مليار دولار)

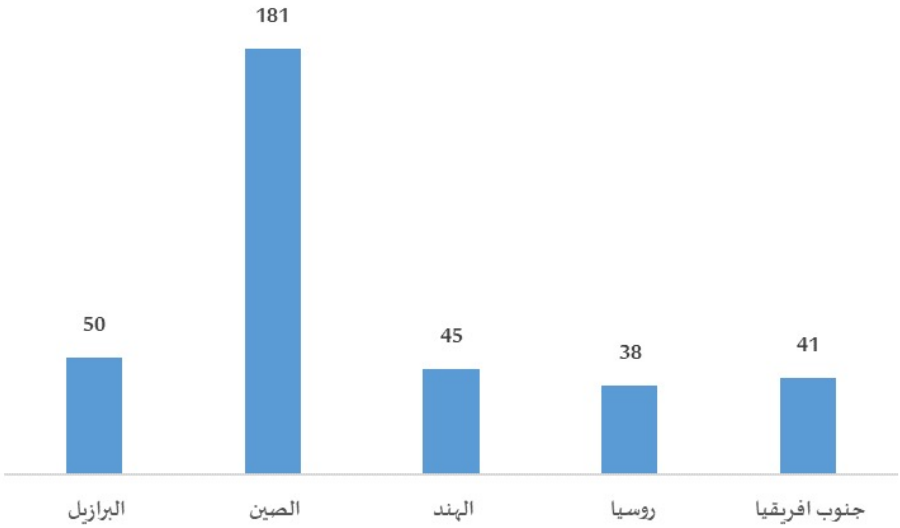

Source: UNCTAD, 2023, BRICS Investment Report.

وبالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لكل دولة من دول البريكس تتصدر الصين المشهد بفارق كبير عن باقي الدول، محققة 181 مليار دولار، هذا يبرز القوة الاقتصادية الكبيرة للصين ودورها القيادي في جذب الاستثمارات، أما البرازيل، فهي تأتي في المرتبة الثانية بـ 50 مليار دولار، مما يدل على استقرار الاقتصاد هناك، رغم أن الأرقام أقل بكثير مقارنة بالصين، وتأتي الهند في المرتبة الثالثة بـ 45 مليار دولار، مما يشير إلى حراكها الاقتصادي المتزايد، وتظهر روسيا وجنوب أفريقيا بمعدلات أدنى، حيث سجلت روسيا 38 مليار دولار وجنوب أفريقيا 41 مليار دولار.

بالإضافة إلى إنشاء بنك التنمية الجديد وهو بنك متعدد الأطراف تديره مجموعة دول البريكس الأساسية وقد تأسس عام 2014

بمساهمة دول البريكس الأساسيين، وهم: الصين والهند والبرازيل وروسيا وجنوب إفريقيا. وبرأس مال يقدر بنحو 100 مليار دولار، وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي التمويل المقدم للمشروعات التي مولها بنك التنمية الجديد بلغت نحو 30.2 مليار دولار أمريكي حتى عام ديسمبر 2022.

إجمالي التمويل المقدم للمشروعات التي مولها بنك التنمية الجديد حتى 31 ديسمبر 2022

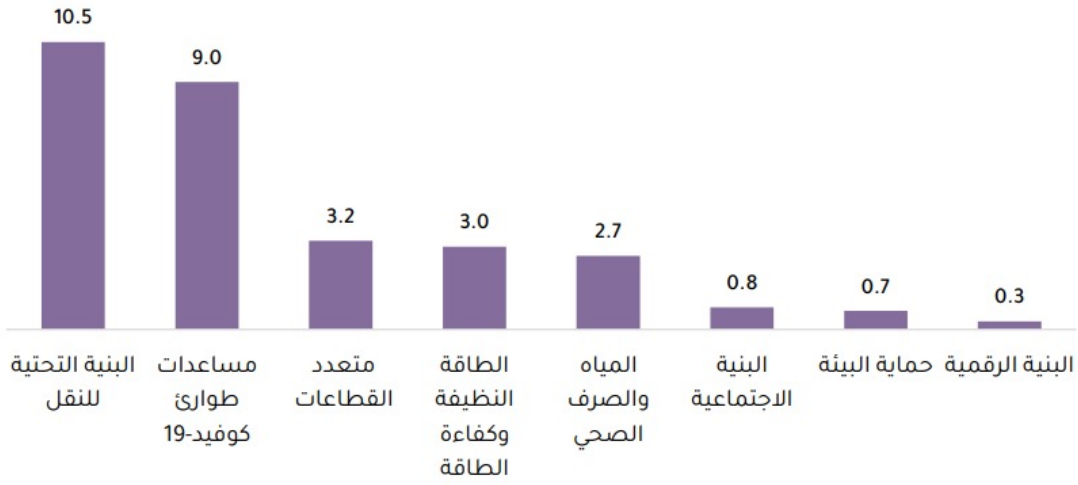

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

مصر عضو مجموعة البريكس

تأمل مصر في تعزيز النمو الاقتصادي، تنويع اقتصادها، خفض التكاليف، تطوير التجارة الإلكترونية، دمج الأسواق، والتعاون مع دول

بريكس الأخرى تسعى جهود بريكس لإنشاء أنظمة دفع بديلة ونظم مالية غير معتمدة على الدولار، والتحرك بعيدًا عن الاعتماد على الدولار الأمريكي، وزيادة التداول باستخدام العملات المحلية، وربما إنشاء عملة مشتركة على المدى الطويل، وهو ما يمكن أن يكون مفيدًا لمصر في الواقع، تواجه مصر نقصًا في احتياطيات العملات الأجنبية بالدولار الأمريكي واليورو، ولكن يمكن لمصر تنويع محفظة عملاتها الأجنبية باستخدام عملات بريكس، كما تأمل مصر أن يؤدي الارتباط مع بريكس إلى جذب استثمارات جديدة، على الرغم من اعتقاد المحللين أن الأمر قد يستغرق وقتًا حتى تصبح الفوائد واضحة.

تعزيز الصادرات والاستثمارات المصرية

انضمام مصر إلى مجموعة بريكس يُعتبر خطوة قوية لتعزيز الصادرات المصرية وجذب الاستثمارات المتنوعة من دول المجموعة، ومن المتوقع أن تُسهم هذه العضوية في زيادة الاستثمارات الأجنبية، خاصة في المشاريع المستقبلية مثل الرقمنة، تطوير الزراعة، الاستثمارات البيئية الخضراء، البنية التحتية، الطاقة المتجددة، والهيدروجين الأخضر، وتشير الإحصائيات إلى أن استثمارات بريكس في مصر ارتفعت بنسبة 45.9%، من 610.9 مليون دولار في 2021/2020 إلى 891.2 مليون دولار في 2022/2021، تتمتع مصر بحجم تجاري كبير مع أعضاء بريكس، خاصة الصين وروسيا والهند، ففي عام 2022 ارتفعت صادرات مصر إلى دول بريكس بنسبة 5.3% لتصل إلى 4.9 مليار دولار مقارنة بـ 4.6 مليار دولار عام 2021 ووفقًا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بلغ إجمالي التجارة بين مصر ودول البريكس 31.2 مليار دولار في عام 2022، بزيادة سنوية قدرها 10.5% كما

بلغت الواردات المصرية من البرازيل، الصين، الهند، روسيا، وجنوب إفريقيا 26.4 مليار دولار، بزيادة 11.5%، وكانت الهند أكبر متلق للسلع المصرية ضمن بريكس في عام 2022 بقيمة 1.9 مليار دولار، تليها الصين (1.8 مليار دولار) وروسيا (595.1 مليون دولار).

تقليل الطلب على الدولار

تعمل دول بريكس على إنشاء أنظمة دفع بديلة وإنشاء عملة رقمية مشتركة واحتياطية مدعومة بالذهب للتجارة العالمية. يهدف هذا النظام المالي المستقل عن الدولار الأمريكي إلى توسيع استخدام العملات المحلية في التجارة، مما سيقلل نقص الدولار الناجم عن الفجوة بين العرض والطلب على العملات الأجنبية في مصر، تقليل الطلب على الدولار سيساعد في تخفيف أزمة العملات الأجنبية وتقليص فجوة التمويل.

دعم قيمة الجنيه المصري وتخفيف الضغط على الاحتياطيات الأجنبية

تسعى دول بريكس إلى تعزيز استخدام العملات المحلية بين الدول الأعضاء كخطوة نحو إنشاء عملة موحدة، مما سيسمح لمصر باستخدام الجنيه المصري في العلاقات التجارية وتقليل الضغط على الدولار. هذا سيساعد في تقليل الحاجة لتخفيض قيمة الجنيه وزيادة سعر الدولار للواردات، وفي نفس الوقت يدعم قيمة العملة المصرية مقابل الدولار. بالإضافة إلى ذلك، تهدف دول بريكس إلى إنشاء عملة عالمية بديلة مدعومة بالذهب لتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي في تسعير السلع في الأسواق العالمية.

ترامب والبريكس

منذ فوز ترامب وتوليه الرئاسة لن يتوقف عن التهديدات لدول مجموعة بريكس، أنها قد تواجه رسومًا جمركية بنسبة 100% من الولايات المتحدة «إذا أرادت العبث بالدولار»، وردًا على سؤال وجه لترامب بشأن قيام دول مجموعة بريكس بإنشاء عملتها الخاصة «إذا حدث أي تداول، فستكون الرسوم الجمركية بنسبة 100% على الأقل»، وألقت تصريحات الرئيس الأمريكي المُنتخب «دونالد ترامب» عن تكتل البريكس صدى واسعًا في الأوساط العالمية، إذ أوضح أنه بصدد فرض رسوم جمركية بنسبة 100% على دول البريكس في حال اتخاذ أي خطوات تقوض وضع الدولار الأمريكي فما ملاءة تلك التهديدات؟

يناقش ترامب مع مستشاريه الاقتصاديين طرق معاقبة الخصوم والدول التي تسعى للانخراط في التجارة الثنائية بعملات غير الدولار، وقد صرح قائلاً: «لا توجد فرصة لأن تحل عملة مجموعة البريكس محل الدولار الأمريكي في التجارة الدولية، وأي دولة تحاول ذلك عليها أن تودع أمريكا»، يعتمد أسلوب التهديد لدي ترامب باستخدام القوة الاقتصادية، بفرض الرسوم الجمركية في العلاقات الاقتصادية الخارجية، ولكن الجدير بالذكر هو العلاقات الاقتصادية التي تربط الولايات المتحدة الأمريكية بدول البريكس فمعظم الدول الأعضاء في تكتل البريكس لديها مصالح اقتصادية كبيرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الأمر الذي اتضح من تصريحات ترامب بأنه يُهدد الدول بالدخول إلى السوق الأمريكية، وهو ما يوضح أنه يعول بشكل كبير على أن الدول لن تتخلى عن التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية.

واردات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من دول البريكس2023
(مليار دولار)

Source UNCTAD

تُعتبر الصين شريكًا تجاريًا كبيرًا مع الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من انخفاض معدلات التبادل التجاري عن مستوياتها السابقة، إذ تبلغ الواردات الأمريكية من الصين 448.02 مليار دولار، بينما تبلغ الصادرات الأمريكية إلى الصين 148 مليار دولار، وتأتي في المركز الثاني «الهند» بحجم واردات أمريكية 87.28 مليار دولار وبحجم صادرات أمريكية 40.12 مليار دولار أمريكي.

وكما يزداد التبادل التجاري الأمريكي مع البرازيل بحجم واردات 41 مليار دولار، وبحجم صادرات 44.81 مليار دولار، وفي الإمارات يرتفع

حجـم الصـادرات الأمريكيـة، إذ تبلـغ 24.86 مليـار دولار، بينمـا يبلـغ حجـم الـواردات الأمريكيـة 6.78 مليـار دولار، وفـي جنـوب إفريقيـا لـم يكـن الأمـر مختلفًـا، فتظـل الولايـات المتحـدة الأمريكيـة شـريكًا تجاريًا مهمًـا بحجـم واردات 14.2 مليـار دولار، وبحجـم صـادرات 7.16 مليار دولار، وفـي مصـر يبلـغ حجـم الـواردات الأمريكيـة 2.54 مليـار دولار، بينمـا يبلغ حجم الصادرات الأمريكية إلى مصر 4.49 مليار دولار.

إضافـة إلـى ذلـك، اهتمـام دونالـد ترامـب بتكتـل البريكـس، وتناولـه بشـكل منفصـل، يُعـد اعترافًـا غيـر مباشـر مـن قِبَـل رئيـس أكبـر دولـة فـي العالـم بأهميـة هـذا التكتـل وقوتـه الكبيـرة، التـي تُثيـر تحركاتـه قلـق الولايـات المتحـدة الأمريكيـة. فحجـم تكتـل البريكـس قـد شـهد ارتفاعًـا ملحوظًـا مـن 25.8 تريليـون دولار فـي عـام 2023 إلـى 28.3 تريليـون دولار فـي عـام 2024، أي بنسـبة زيـادة بلغـت 9.69%. هـذا النمـو يُظهـر أن تكتـل البريكـس يمثـل قـوة اقتصاديـة ذات ثقـل لا يمكـن تجاهلهـا، خاصـةً بعـد أن تجـاوز حجمـه الاقتصـاد الأمريكـي، الـذي بلـغ حوالـي 28.1 تريليـون دولار فـي العـام نفسـه، وهـذا النمـو يُفسـر بشـكل واضـح سـبب اعتبـار هـذا التكتـل مصـدر تهديـد محتمل للولايـات المتحـدة.

سيناريوهات محتملة

السـيناريو الأول: يمثـل هـذا السـيناريو فـي «اسـتمرار نمـو التكتـل» تستكشـف المجموعـة طرقًـا لتقليـل الاعتمـاد علـى الـدولار الأمريكي، وهـو تحـرك يُعتبـر تحديًـا مباشـرًا للهيمنـة الماليـة الأمريكيـة، وقـد كانـت روسـيا والصيـن يسـجلان تأييـدًا واضحًـا لإقامـة عملـة بديلـة تسـهل التجـارة الدوليـة داخـل الكتلـة ومـع ذلـك، أعربـت الهنـد عـن

تشككها بشأن اعتماد عملة موحدة لـ»بريكس»، حيث أكد وزير الشؤون الخارجية الهندي على تعقيدات تنسيق السياسات المالية والنقدية والاقتصادية والسياسية بين الدول الأعضاء، ومع ذلك، توجد انقسامات ملحوظة داخل «بريكس» نفسها حيث احتفظت الهند، وهي لاعب رئيسي في الكتلة، بنهج متوازن في سياستها الخارجية، حيث تتعاون غالبًا مع الغرب في مسائل حاسمة في حين تتفاعل ببراغماتية مع روسيا والصين، على عكس روسيا والصين اللتين تطالبان بقوة بترتيب عالمي متعدد الأقطاب، من ناحية أخرى، كانت الصين تدفع بشكل مستمر نحو تخفيض الاعتماد على الدولار، وخصوصًا من خلال مبادرات مثل مبادرة الحزام والطريق وتوسيع عملة اليوان الرقمي وتعرضت روسيا، التي تأثرت بشدة من العقوبات الغربية بعد النزاع الأوكراني، لدفع كبير نحو بدائل مالية، حيث قامت بشكل متزايد بالتجارة مع الصين وشركاء آخرين في صفقات غير مرتبطة بالدولار، بينما تمتلك البرازيل وجنوب أفريقيا دعمًا لمبادرات «بريكس»، إلا أن لديهما نقصًا في القوة الاقتصادية التي تمتلكها الصين وروسيا لدفع تغييرات جذرية في النظام المالي العالمي.

السيناريو الثاني: استمرار الضغط «الترامبي» من خلال استخدام الرسوم كإجراء عقابي، تهدف الإدارة إلى ردع الدول النامية، سواء كانت سريعة النمو أو ما تزال تحت التنمية، عن اتباع سياسات اقتصادية قد تؤثر على تفوق الدولار ومع ذلك، فإن هذا النهج يعرض علاقات التجارة الرئيسة للخطر وقد يؤدي إلى تدابير انتقامية، مما قد يزعزع استقرار الأسواق الدولية، قد يعيق خطط التنمية لدول مجموعة « بريكس» التي تعتمد على الصادرات، كما يُؤخذ في الاعتبار أن تهديدات ترامب قد تدفع الشركات والمستثمرين إلى التردد في إقامة شراكات مع دول مجموعة

« بريكس» أو الاستثمار فيها، وقد يؤدي التهديد بفرض رسوم بنسبة 100% على دول «بريكس» إذا تقدمت بعملة جديدة إلى تعقيد الديناميكيات التجارية الدولية بشكل أكبر.

في الختام، من الصعب التنبؤ بدقة بسياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه البريكس+ في السنوات الأربع القادمة حيث تمثل الولايات المتحدة حوالي 4% من سكان العالم، وتمثل مجموعة البريكس+ ما يقرب من نصف الكوكب، بالإضافة إلى ذلك فإن الناتج الإجمالي لدول البريكس+ أكبر بالفعل من الناتج المشترك للولايات المتحدة وحلفائها في مجموعة السبع.

العقوبات الاقتصادية الامريكية: إيران نموذجًا

أحمد حجازي
باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

قامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات على إيران بداية من عام 1979 والتي ارتبطت بالثورة الإيرانية وخطف مواطنين امريكان، إلا أن دوافع رفع العقوبات على إيران تزايدت بعد إعلانها العمل على برنامجها النووي عام 2002، واتهامها بدعم الإرهاب الدولي من خلال دعمها لحماس وحزب الله وغيرها من الجماعات أو التنظيمات التي تقوم إيران بتمويلها، الامر الذي دفع الولايات المتحدة إلى تشديد العقوبات الاقتصادية على إيران خاصة خلال فترة ولاية الرئيس ترامب الاولي.

تعتبر العقوبات الاقتصادية أداة ضغط على الدول لتبنيها سياسات تتعارض مع رغبات أو مصالح دولة اخري او مجموعة دول، وتمارس هذه الدول الضغوط الاقتصادية المختلفة مثل حظر التعامل التجاري بين البلدين في مجالات محددة، أو حظر دخول استثمارات في قطاعات محددة سواء من الدولة التي تفرض العقوبات أو من دول أخري تتعامل مع الدولة المفروض عليها العقوبات، وبالتالي فإن درجة تأثر تلك الدولة بالعقوبات الاقتصادية تعتمد بشكل أساسي على عوامل قوة داخلية وفرص خارجية توفرها الظروف الدولية والعلاقات الاقتصادية الدولية، واخيراً مدي قوة هذه العقوبات.

العقوبات الاقتصادية الامريكية على إيران

تم توقيع خطة العمل الشامل المشترك في يوليو 2015 بين إيران والدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الامن (الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا)، بالإضافة إلى المانيا والاتحاد الأوروبي لتقييد ومنع تطوير البرنامج النووي الإيراني ومراقبته بواسطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية مقابل تخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران،

والتـي سـمحت بتخفيـف الأعبـاء الاقتصاديـة علـى إيـران، حيـث سـمحت خطـة العمـل الشـامل المشـترك بزيـادة الاسـتثمار فـي إيـران خلال فتـرة تنفيـذ الاتفاقيـة ورفـع الحظـر علـى عديـد مـن الأصـول والمؤسسـات الإيرانيـة التـي تـم حظرهـا سـابقًا، بالإضافـة إلـى رفـع حظـر عمليـات التبـادل التجـاري الـذي كان مفروضًـا علـى إيـران قبـل توقيـع الاتفـاق.

قامـت الولايـات المتحـدة فـي مايـو 2018 واثنـاء ولاية الرئيـس ترامب الاولـي بالانسـحاب مـن اتفاقيـة خطـة العمـل الشـامل المشـترك وإعـادة فـرض العقوبـات الاقتصاديـة علـى إيـران مـرة أخـري، وفـرض عقوبـات إضافيـة بموجـب القـرار التنفيـذي فـي 6 أغسـطس 2018، والـذي تضمـن حظـر منـح التأشـيرة لأي شـخص أجنبـي يقـرر وزيـر الخارجيـة الأمريكـي أنـه تربطـه مصلحـة أو صلـة كبيرة بشـخص خاضع للعقوبـات، ومنـع أي مؤسسـة ماليـة أمريكيـة مـن تقديـم قـروض أو تسـهيلات ائتمانيـة، بالإضافـة إلـى تقييـد التحـويلات الماليـة والتـي تنطـوي علـى أي مصلحـة للشـخص الخاضـع للعقوبـات.

حظـر جميـع الممتلـكات والأصـول الموجـودة أو التـي تدخـل فـي المسـتقبل فـي حيـازة أو سـيطرة أي مؤسسـة أو شـخص امريكـي خاضـع للعقوبـات نتيجـة عـدم التزامـه بالعقوبـات الاقتصاديـة علـى إيـران، ومنـع المؤسسـات والمواطنيـن الأمريكييـن مـن الاسـتثمار أو شـراء كميـات كبيـرة مـن أدوات الأسـهم أو الديـن لمؤسسـات إيرانيـة خاضعـة للعقوبـات، بالإضافـة إلـى تطبيـق عقوبـات علـى فتـح حسـابات قابلـة للدفـع فـي الولايـات المتحـدة، ووضـع قيـود صارمـة علـى الاحتفـاظ بهـا، أو حجـب جميـع الممتلـكات والمصالـح الموجودة، أو التـي سـتأتي إلـى الولايـات المتحـدة فـي حيـازة هـذه المؤسسـة الماليـة التـي لـم تلتـزم بالحظـر علـى إيـران، وذلـك فـي حـال قيـام

هـذه المؤسسـة بإجـراء أو تسـهيل معـاملات ماليـة كبيـرة تتعلـق بشـراء الريـال الإيرانـي أو الاحتفـاظ بأمـوال كبيـرة خـارج إيـران مقومـة بالريـال الإيرانـي.

تأثيرات العقوبات الامريكية على سوق الطاقة بايران

انتاج النفط السنوي لإيران خلال الفترة من 2010-2022

المصدر: التقارير السنوية لمنظمة أوبك

انخفـض انتـاج النفـط الإيرانـي بعـد خـروج الولايـات المتحـدة الامريكيـة مـن اتفاقيـة خطـة العمـل المشـترك عـام 2018، حيـث انخفـض انتـاج النفـط الإيرانـي مـن 3.553 مليـون برميـل يوميًا فـي عـام 2018 إلـى 2.356 و1.991 مليـون برميـل يوميًا خلال عامـي 2019 و2020 علـى التوالـي وحتـى مغـادرة الرئيـس الأمريكـي دونالـد ترامـب البيـت الأبيـض.

تأثير العقوبات الاقتصادية على التبادل التجاري لايران

الصادرات والواردات السلعية والخدمية الإيرانية خلال الفترة 2010-2023

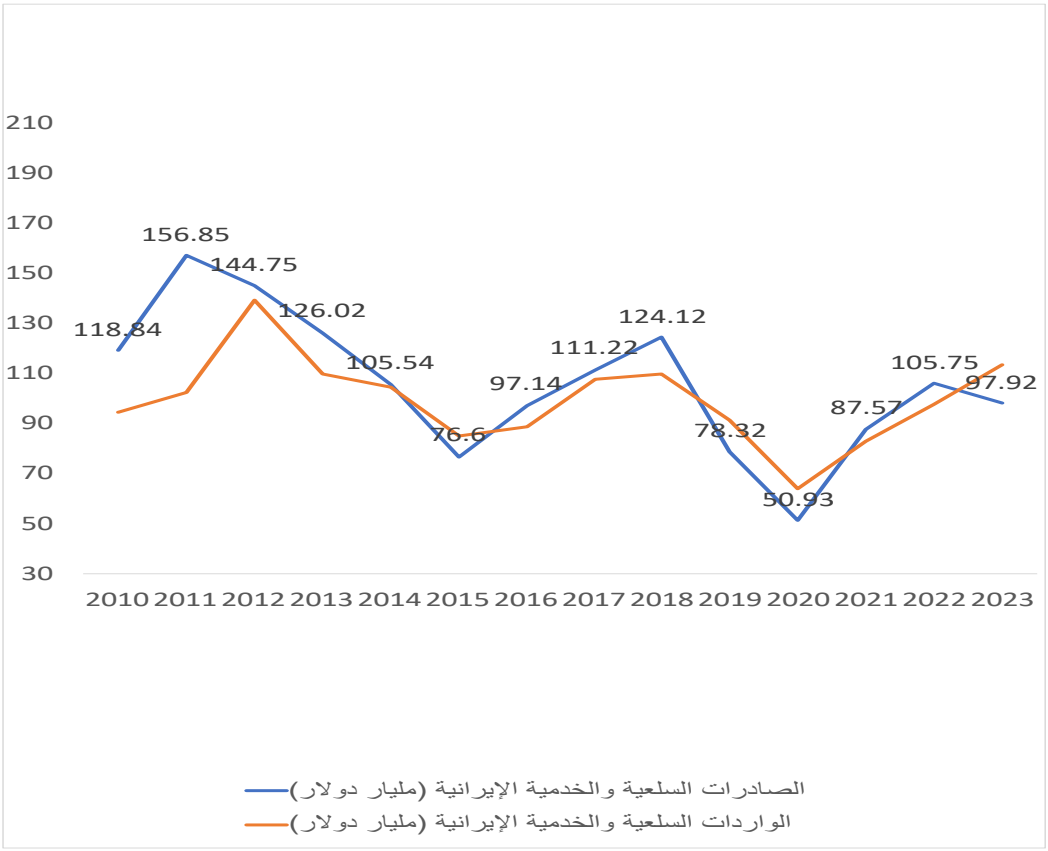

المصدر: البنك الدولي

انخفضت الصادرات والواردات السلعية والخدمات الإيرانية بعد خروج الولايات المتحدة من اتفاقية خطة العمل الشامل المشترك وإعادة فرض وتشديد العقوبات الامريكية على إيران، حيث انخفضت الصادرات السلعية والخدمية الإيرانية من 124.12 مليار دولار في عام 2018 إلى 78.32 مليار دولار و50.93 مليار دولار خلال عامي 2019-2020 على التوالي.

تأثيـر العقوبـات الاقتصاديـة علـى الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر المتدفـق للداخـل الإيرانـي

الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الداخل الإيراني خلال الفترة 2016-2023

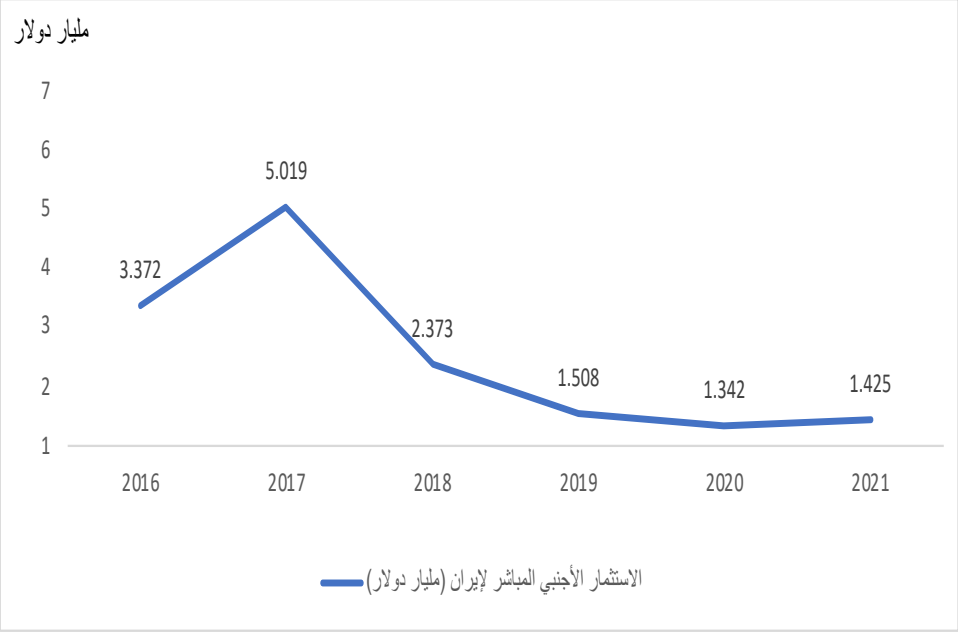

Source: World investment report, united nation, 2024, https://unctad.org/system/files/official-document/wir2024_en.pdf

نتـج عـن إعـادة فـرض العقوبـات الاقتصاديـة علـى إيـران انخفـاض حجم الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة المتدفقـة إلـى الداخـل الإيرانـي، حيـث بلـغ حجـم الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة المتدفقـة للداخـل الإيرانـي 5.019 مليـار دولار فـي عـام 2017، وذلـك قبـل أن تنخفـض

إلـى 2.373 مليـار دولار 2018 وهـو العـام التـي اعـادت فيـه الولايـات المتحـدة فـرض العقوبـات الاقتصاديـة علـى إيـران، حتـى وصـل إلـى ادنـي مسـتوي لـه خلال تلـك الفتـرة وهـو 1.342 مليـار دولار خلال عـام 2020، قبـل أن تبـدأ تلـك الاسـتثمارات فـي الارتفـاع إلـى 1.425 مليـار دولار فـي عـام 2021.

تأثيــر العقوبــات الاقتصاديــة علــى أســعار النفــط الإيرانــي المُصــدر

يوضح متوسط الأسعار السنوية للنفط الإيراني التي تصدرها خلال الفترة 2023-2018

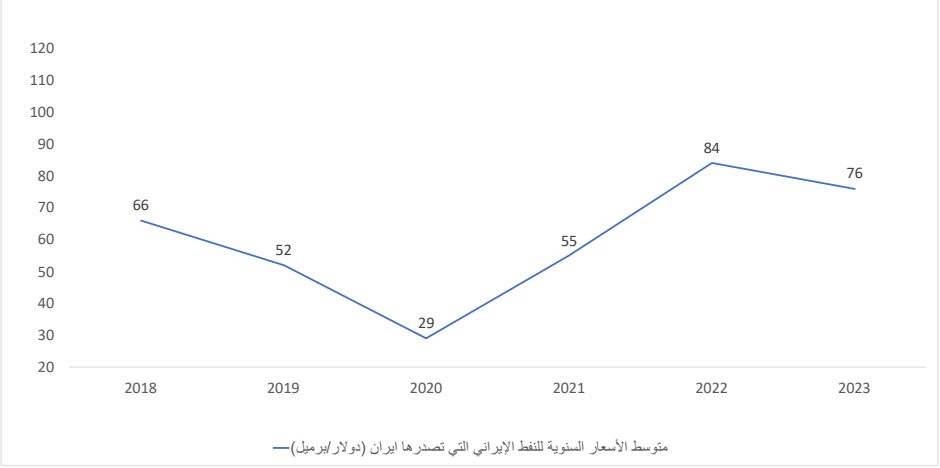

Source: Report on Iranian Petroleum and Petroleum Product Exports, Eia, 2024, https://www.eia.gov/international/content/analysis/special_topics/SHIP_Act/SHIP-Act.pdf

تقـوم إيـران بتصديـر النفـط بأسـعار منخفضـة كأداة للالتفـاف حـول العقوبـات الاقتصاديـة الامريكيـة، أظهـرت البيانـات انخفـاض أسـعار

النفـط التـي تقـوم إيـران بتصديـره بعـد الغـاء اتفاقيـة خطـة العمـل المشـترك وانسـحاب الولايـات المتحـدة منهـا وإعـادة فـرض وتشـديد العقوبـات الاقتصاديـة علـى إيـران، حيـث انخفضـت أسـعار النفـط التـي تقـوم إيـران بتصديـره مـن 66 دولار للبرميـل فـي 2018 إلـى 52 دولار للبرميـل عـام 2019، لتصـل إلـى 29 دولار للبرميـل عـام 2020.

أدوات إيران للالتفاف على العقوبات الاقتصادية الامريكية

حوافز للمستوردين واسطول الظل

تقـوم إيـران كوسـيلة للالتفـاف حـول العقوبـات الاقتصاديـة الامريكية بعـرض مجموعـة مـن الحوافـز للمسـتوردين مـن خلال خصومـات فـي أسـعار النفـط الخـام أو الشـحن المجانـي لتشـجيع اسـتدامة التصديـر، بالإضافـة إلـى اسـتخدام إيـران ناقلاتهـا الخاصـة محـل نـاقلات شـركات الشـحن الكبـرى متعـددة الجنسـيات، كمـا تعتمـد إيـران بشـكل كبيـر علـى التخزيـن العائـم للنفـط (تخزيـن النفـط فـي سـفن عائمـة)، وعمليـات التفريـغ مـن سـفينة إلـى اخـري فـي البحـر وإيقـاف نظـام تحديـد الهويـة الإلزامـي للسـفن ونظـام التتبـع وتغيير هوية السـفينة مـن وقـت إلـى آخـر مـن خلال رفـع اعلام دول مختلفـة علـى طـول رحلتهـا كمنـاورة ليصعـب تتبعهـا ومعرفـة هويتهـا.

الدخول في منظمات وتحالفات دولية بعيدة عن الولايات المتحدة

تسـعي إيـران إلـى الانضمـام إلـى التحالفـات والمجموعـات الدوليـة لتعزيـز قدراتهـا الاقتصاديـة وتوسـيع دائـرة الخيـارات البديلـة المتاحـة لهـا بعيـدًا عـن سـيطرة الولايـات المتحـدة وكاسـتراتيجية للالتفـاف

حـول العقوبـات الاقتصاديـة الامريكيـة، حيـث قامـت إيـران وروسـيا فـي 17 يناير 2025 بتوقيـع اتفاقيـة تعـاون مشـترك بهـدف تعميـق العلاقـات الثنائيـة فـي مواجهـة العقوبـات الغربيـة والأمريكيـة، والتـي شـملت تعـاون مشـترك فـي مجـالات التجـارة والطاقـة والتمويـل والنقـل والزراعـة والثقافـة والعلـوم والتكنولوجيـا والرعايـة الصحيـة والاسـتخبارات ومكافحـة الإرهـاب والدفـاع.

انضمـت إيـران إلـى مجموعـة «بريكـس» التـي تضـم الصيـن وروسـيا والبرازيـل وجنـوب افريقيـا والهنـد ومصـر واثيوبيـا وإيـران والامـارات ونيجيريـا والتـي انضمـت إلـى المجموعـة فـي يناير 2025، كمـا تتعاون إيـران وروسـيا والصيـن وكوريـا الشـمالية ضمـن إطـار تعـاون يسـمي «الرباعيـة الدوليـة للعقوبـات»، وتسـتخدم دول الرباعيـة الدوليـة للعقوبـات مجموعـة مـن التقنيـات للالتفـاف علـى القيـود والحفـاظ علـى اسـتمرار العمليـات التجاريـة والماليـة، حيـث يوفـر نظـام الدفـع بيـن البنـوك الصينـي (CIPS) بديـل لنظـام «سـويفت» التـي تسـيطر عليـه الولايـات المتحـدة، بينمـا تتيـح العـملات المشـفرة تحـويلات ماليـة مجهولـة الهويـة، حيـث تُخفـي سلاسـل التوريـد الموازيـة أصـول البضائـع مـن خلال السـفن المعـاد تسـجيلها، والوثائق المـزورة، والدول الوسـيطة، كمـا تولـد العمليات السـيبرانية إيـرادات مع تعطيـل أنظمة المراقبـة، كمـا تخلـق التحالفـات الدبلوماسـية والتجاريـة مـع الـدول غير الغربيـة مسـارات إضافيـة للالتفـاف علـى العقوبـات، ممـا يعـزز قدرتهـم الجماعيـة علـى الصمـود فـي مواجهـة العقوبـات الاقتصاديـة.

قامـت إيـران بتوقيـع اتفاقيـة تعـاون اسـتراتيجي مـع الصيـن عـام 2021 لتعزيـز العلاقـات الثنائيـة بيـن البلديـن علـى المـدي الطويـل فـي جوانـب سياسـية واسـتراتيجية واقتصاديـة مدفوعـة برغبـة إيرانيـة فـي الالتفـاف حـول العقوبـات الاقتصاديـة الامريكيـة.

التبادل التجاري بين الصين وإيران خلال الفترة 2010-2022

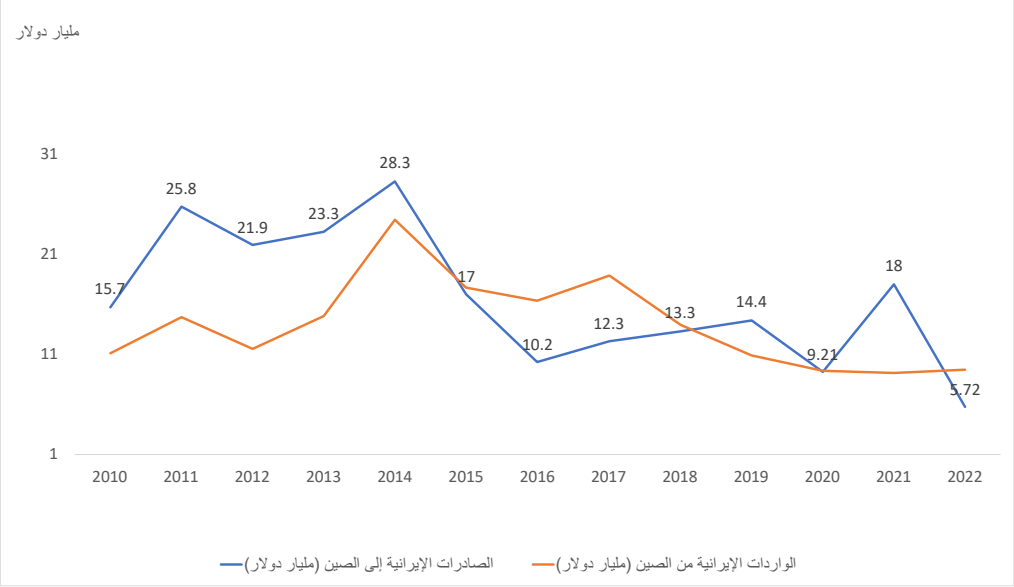

Source: https://oec.world/en/profile/bilateral-country/irn/partner/chn?dynamicBilateralTradeSelector=year2010

تعتبر الصين أهم حليف اقتصادي لإيران، حيث بلغ التبادل التجاري بين الصين وإيران حوالي 15 مليار دولار عام 2022، وقامت الصين باستيراد حوالي 58% من النفط الإيراني عام 2022 وفقًا لمعهد الولايات المتحدة للسلام، كما يمثل النفط الإيراني 6% من واردات الصين من النفط عام 2022.

الاتحاد الأوروبي وإيران

قام الاتحاد الأوربي في نوفمبر 2018 وبعد انسحاب الولايات المتحدة الامريكية من اتفاقية خطة العمل الشامل المشتركة بأنشاء كيان قانوني (الالية ذات الأغراض الخاصة) والتي يشار

لها بالإنجليزية بـ (INSTEX) وبالاختصار (SPV)، وهي كيان قانوني لتسهيل المعاملات المالية والسماح للشركات الأوروبية بالاستمرار في العمليات التجارية مع إيران، بحيث تصبح المعاملات المالية بين الاتحاد الأوربي وإيران سرية وغير معلنة وواضحة للولايات المتحدة، وبالتالي لا تخضع للعقوبات الامريكية المفروضة على إيران، كما أوضح الاتحاد الأوروبي أن الالية يمكن توفيرها لشركاء عالميين اخرين.

الحوالات المالية والشركات الوهمية

اعتمدت إيران بشكل كبير على الشركات الوهمية للالتفاف حول العقوبات الاقتصادية الامريكية لأجراء العمليات التجارية مع الدول الأخرى، حيث تقوم إيران باستخدام شركات خاصة مملوكة لمواطنين في دول معينة لشراء السلع وشحنها قانونيًا من هذه الدول إلى إيران عبر الطرق البرية أو البحرية، كما يُنشأ رجال الاعمال الإيرانيون شركات جديدة بأسماء شركاء صينيين وتوثيق اصولهم لديهم للهروب من العقوبات الاقتصادية الامريكية، كما يعتمد المواطنون الإيرانيون في ظل العقوبات الاقتصادية الامريكية على الحوالات، وهي شكل تقليدي من أشكال المعاملات المصرفية، حيث يقوم الصراف أو مكتب الصرافة بتحويل مبالغ نقدية كبيرة إلى بنوك في دول معينة، ثم يتم تحويلها إلكترونيًا إلى حساب مصرفي محدد في الغرب بما في ذلك الولايات المتحدة، وبذلك يصبح من الصعب تتبع الأصل الإيراني للأموال التي تم تحويلها.

اجمالًا، أصبحت العقوبات الاقتصادية على الدول حاليًا مسألة شديدة الأهمية ووسيلة قوية للضغط والتأثير على سياسات

الـدول، ويتـم ذلـك مـن خلال اسـتنزاف مـوارد الدولـة وتحقيـق الخسـائر الماديـة طويلـة الاجـل، كمـا تعتبـر أحيانًـا بـديلًا للصـدام العسـكري المباشـر عالـي التكلفـة أو مكملـة لـه، ولكـن درجـة تأثيـر هـذه العقوبـات تختلـف مـن دولـة لأخـري حسـب الإمكانـات المحلية والظـروف الدوليـة ودرجـة التضييـق المسـتهدفة التـي تفرضهـا هـذه العقوبـات.

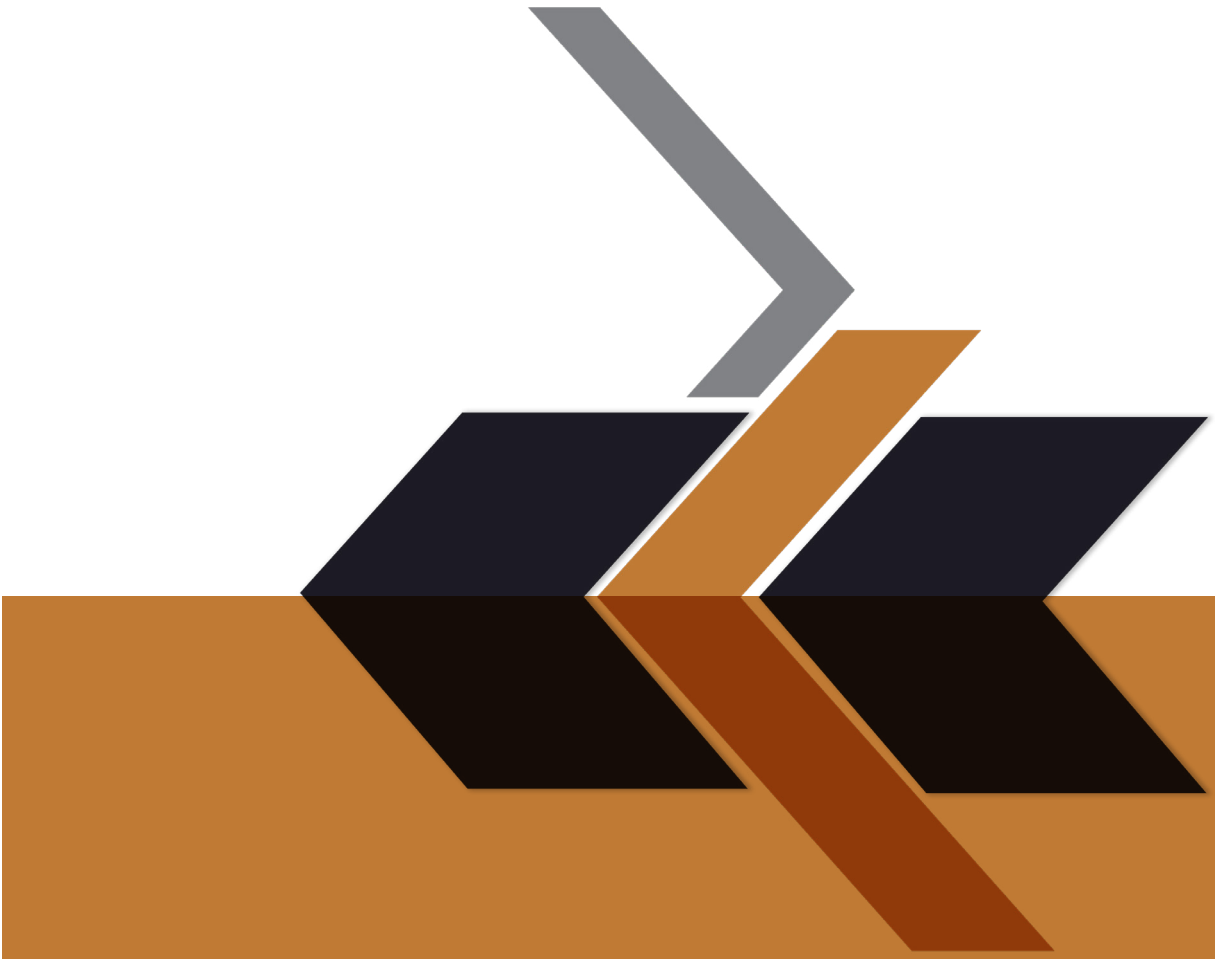

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg